الاقتصاد الأردني في عقدين

الإنجازات والتحديات الماثلة

تموز ٢٠١٩

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

مقدمة	4
منظور النمو والتنمية في الأردن	6
النمو الاقتصادي والتنمية خلال العقدين الماضيين	8
أبرز تحديات المستقبل	24
التوصيات ومضامين السياسات	32

1. مقدمة

تعايشت المملكة الأردنية الهاشمية على الدوام مع العديد من الصراعات والأزمات الإقليمية والدولية، ابتداءً بنشوء القضية الفلسطينية، مروراً بالحروب العربية الإسرائيلية عام 1948، 1967 و1973، واجتياح الكويت عام 1990، إلى جانب عدد من التطورات الإقليمية الهامة مثل اتفاقية كامب ديفيد 1978 واتفاقية أوسلو 1993 ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994، وصولاً إلى وفاة الملك الراحل الحسين بن طلال في السابع من شباط عام 1999.

ومع تولي جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، واصلت الأحداث الإقليمية والعالمية التأثير على مسيرة النمو والتنمية في الأردن، ومنها:

1. على المستوى العالمي، شهد العالم أحداث 11 سبتمبر عام 2001، تبعتها الحرب العالمية على الإرهاب والتي كان للأردن دوراً فيها، ومن ثم الأزمة المالية العالمية في العام 2008 والكساد العالمي الذي تبعها. ومؤخراً برزت النزعة التجارية الحمائية التي تنذر بإعادة النظر في ترتيبات اتفاقيات التجارة العالمية والقواعد التي تحكمها. كذلك، برزت النزعة الشعبوية وصعدت تيارات جديدة الى سدة الحكم في بعض الدول، منها من ارتبط الأردن معها بعلاقات اقتصادية هامة، ومنها من ساعد الاردن على مدى عقود من الزمن، وهذا يشير إلى ضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد المساعدات التي شكلت على الدوام مصدراً مهماً للإيرادات وللإنفاق العام في الأردن.
2. وعلى المستوى الإقليمي، تأثر الأردن بالربيع العربي والذي نتج عنه تغير أنظمة الحكم في بعض الدول، بالإضافة إلى التوترات التي شهدتها بعض هذه الدول بعد الأحداث، حيث أثرت حالة الفوضى في تلك الدول على الأردن، والذي استجاب بطرق مختلفة لاستيعاب المتغيرات التي عصفت في المنطقة. كذلك تأثر الأردن بصعود بعض التنظيمات المتطرفة والعنيفة في سوريا والعراق، بالإضافة لتأثر المملكة بحالة الفوضى التي سادت مصر خلال الفترة (2012-2014) والتي تسببت بالانقطاع المتكرر للغاز المصري مما رتب كلف إضافية قدرت بحوالي 6 مليارات دينار تحملتها الخزينة العامة ورفعت من حجم الدين العام.
3. على المستوى المحلي، شهدت العاصمة عمان تفجيرات في عدد من الفنادق عام 2005، كما أن الأردن شهد أشكالاً مختلفة من الاحتجاج على سوء الأوضاع الاقتصادية بالدرجة الأولى في بعض المدن الأردنية. حيث شهد الأردن احتجاجات شعبية مطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي في العام 2011، والتي تلاها احتجاجات رداً على رفع الدعم عن المشتقات النفطية وارتفاع بعض السلع التي كانت تصنف أساسية بالنسبة لشريحة كبيرة من الأردنيين. وأخيراً، شهد الأردن مظاهرات شعبية في العام 2018 احتجاجاً على قانون ضريبة الدخل إبان حكومة الدكتور هاني الملقي، حيث أفضت تلك الاحتجاجات الى تغيير في الحكومة.

ومع كل هذه الأحداث العالمية والمحلية والإقليمية التي أثرت على مسيرة النمو والتنمية في الأردن كان على الأردن التعامل مع تدفق العراقيين والسوريين خلال فترات مختلفة، وهو ما نجم عنه ضغط على مرافق البنية التحتية والخدمات العامة وما رافق ذلك من استياء على الصعيد الاجتماعي بالنظر الى تردي مستوى الخدمات. حتى أن المجتمع الدولي قدم بعض المساعدات التي تعتبر متواضعة إذا ما قيست بالكلف الحقيقية التي ترتبت على استيعاب اعداد كبيرة من اللاجئين.

بالإضافة إلى ما سبق، كان على المملكة أن تتحمل العواقب الناجمة عن التداعيات الإقليمية وأثرها على الاقتصاد تمثلت بتدني حجم المعاملات التجارية بين الأردن وكل من سوريا والعراق، كما أن أجواء عدم الاستقرار في المنطقة أثرت على تدفقات الاستثمار وعلى جاذبية الاقتصاد الأردني.

ان مراجعة بعض الاحداث العالمية والإقليمية تشير الى أن مسيرة التنمية في الأردن لم تكن خالية من التحديات، ولم يكن طريقها سهلاً على الاطلاق، بل كان هناك حاجة لتوازنات دقيقة، وإجراءات واضحة من شأنها الحفاظ على الاستقرار على المستوى الكلي، وتقديم الخدمات بشكل لائق، واستمرار كسب ثقة المؤسسات الدولية، وفي بعض الأحيان اتخاذ قرارات هامة لا تحظى بشعبية في الداخل الأردني، وانطلاقاً من إدراك طبيعة المحددات والبدائل التي كانت متاحة، فإن مراجعة منتدى الاستراتيجيات الأردني للأداء الاقتصادي على مدى العقدين الماضيين، تهدف الى رسم الإطار العام الذي يحدد السياسات، وتقييم الأداء لرسم الدروس المستفادة من تجربة الأردن، وفي الجزء الأخير من هذه الورقة عرض لأبرز التحديات التي لا زالت ماثلة، والسياسات والإجراءات التي يمكن اتباعها للتعاطي معها.

2. منظور النمو والتنمية في الأردن

على الرغم من كل التغييرات التي مر بها الاقتصاد الأردني صعوداً وهبوطاً، فإن الثابت في السياسة الاقتصادية الأردنية هو أنها قامت على الشراكة بين العديد من الأطراف، فالدولة وإن شهدت تغيراً في طبيعة دورها، وشهدت انسحاباً من بعض القطاعات الانتاجية، إلا أنها ظلت حريصة على القيام بالدور الاجتماعي في مجالي الصحة والتعليم وبعض الخدمات العامة، في حين أن القطاع الخاص أسهم في العديد من القطاعات وأصبح مصدر التشغيل الأول. بدوره فإن المجتمع المدني يراقب ويساهم بتصويب الأداء إلى جانب الإعلام الموضوعي الذي يوظف الحقائق ويساهم في تجويد القرارات.

وبشكل عام يرتكز السياق الاقتصادي والتنموي في الأردن على الوصول إلى نمو اقتصادي مستدام يولد فرص عمل لائقة. يرافق ذلك تطوير وتقديم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين بكفاءة وجودة، مع التأكيد على المشاركة الفاعلة لأصحاب العلاقة في القطاع الخاص والمجتمع المدني للوصول إلى ذلك. ويمكن وضع الإطار العام للتنمية الاقتصادية في الأردن في الشكل التالي (الشكل 1):

الشكل 1: الإطار العام للتنمية الاقتصادية في الأردن

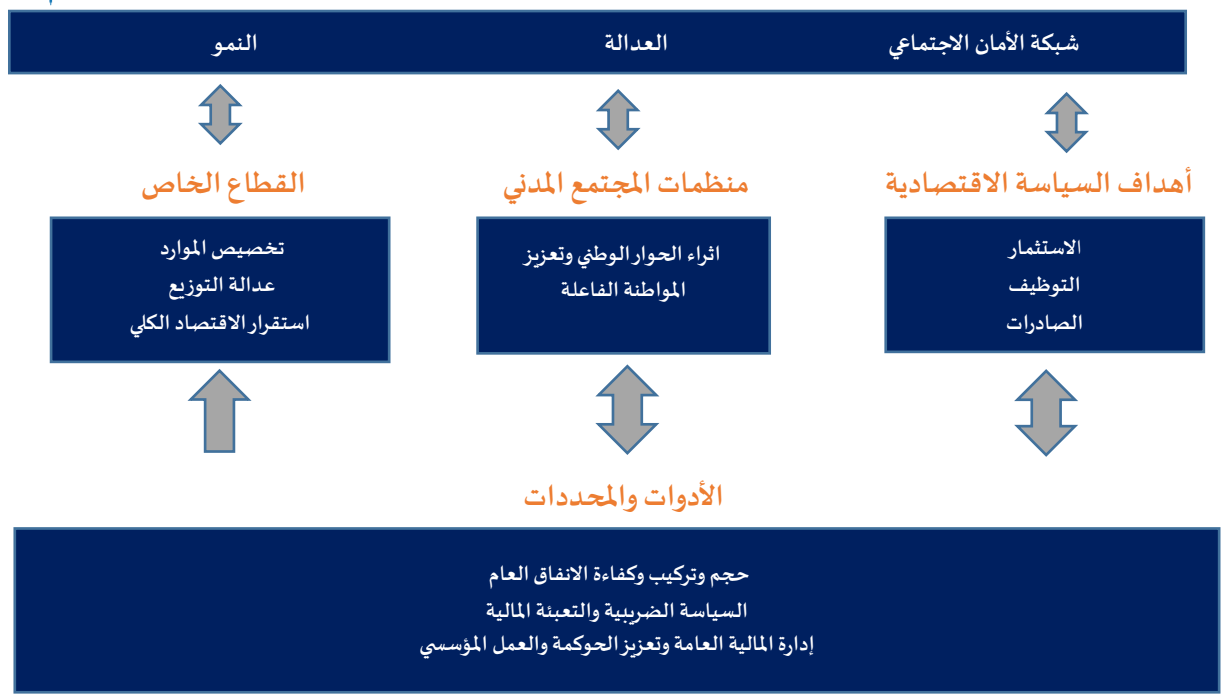

ولتحقيق هذا التوازن الدقيق والاستدامة لا بد من تحقق شروط مسبقة تتمثل بما يلي:

1. أن تكون السياسة العامة موجهة بأهداف واضحة:

بطبيعة الحال، تتضمن هذه الأهداف تحقيق النمو والعدالة في الدخل والثروة والفرص، بالإضافة لحماية الفقراء والأقل حظاً.

2. أن يكون هنالك منهج واضح وشفاف للتدخل الحكومي في الاقتصاد:

بحيث تساهم السياسات الاقتصادية في تحسين تخصيص الموارد وتحسين توزيع الدخل، وتوضيح تقاسم الادوار ضمن إطار يضمن استقرار الأداء على المستوى الكلي.

3. أن تتسم السياسات الاقتصادية بالفعالية:

تكييف وصياغة السياسات بما يسهم بتسريع معدلات النمو، وبما يمكن من تقديم الخدمات العامة بكفاءة. كذلك، يجب الارتقاء بأساليب إدارة المالية العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

4. تشجيع استثمار القطاع الخاص وزيادة التوظيف ودعم الصادرات:

توضيح الإطار القانوني وخارطة الطريق لتنفيذ المشاريع وتحديد القطاعات ذات الميزة النسبية التي يجب التركيز عليها، بما يضمن ان يكون القطاع الخاص شريكاً في تحفيز النمو وتحقيق التنمية.

5. الحوار الوطني والمشاركة الفاعلة للمواطنين:

ضمان أوسع مشاركة مجتمعية في صنع القرارات وتمكين المواطنين من متابعة آليات تنفيذها، ويتم ذلك من خلال استخدام الأدوات المختلفة لإيصال صوتهم لضمان أكبر قدر من التفاعل بين صانع القرار وأصحاب العلاقة.

3. النمو الاقتصادي والتنمية خلال العقدين الماضيين

لم يكن الأردن خلال العقدين الأخيرين بمعزل عن التطورات العالمية والإقليمية بل كان وسط دوامة هذه التطورات والأزمات والتي رتبت عليه تحديات كبيرة. ومع ذلك، فإن الحكومات المتعاقبة عملت لتجاوز هذه العقبات والمضي قدماً في عملية الإصلاح والتنمية وعلى مختلف الأصعدة.

وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات والخطوات لتحفيز النمو الاقتصادي ورفع الكفاءة في القطاعين العام الخاص. كما تبنى الأردن سياسات تضمن اقتصاداً مفتوحاً ومشاركة واسعة من القطاع الخاص في بيئة تنافسية وذات إنتاجية مرتفعة.

ولضمان الكفاءة والنمو قام الأردن بالعديد من الخطوات مثل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في العام 2000، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في نفس العام. وعلى مدى العقدين الماضيين اتبع الأردن سياسة اقتصادية عززت من نمط الانفتاح على العالم، ونجح الأردن خلال بعض الفترات باجتذاب استثمارات أجنبية ساهمت بتعزيز مستوى النمو. وخلال السنوات الخمس الأخيرة والتي عانى فيها الاقتصاد من تباطؤ معدلات النمو جرت عدة محاولات لتحفيز النمو من خلال التوسع في الإنفاق العام، وتوجيه المنحة الخليجية لبعض المشاريع الرأسمالية، بالإضافة إلى التوقيع مع الاتحاد الأوروبي لتبسيط قواعد المنشأ بهدف تحفيز الصادرات. وكان الافتراض الضمني لهذه الاتفاقيات وغيرها هو تعزيز الاستثمار في القطاع الصناعي وزيادة الصادرات الاردنية وخلق المزيد من فرص العمل.

وعلى صعيد الإدارة العامة ولضمان تقديم خدمات عامة ذات جودة أفضل قام الأردن بإطلاق جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي في العام 2002. حيث تساهم الجائزة في الارتقاء بالخدمات المقدمة من قبل القطاع العام وتعزيز كفاءتها من خلال تشجيع القادة في القطاع العام على وضع معايير للأداء داخل مؤسسات الدولة تعزز التميز والكفاءة والإنتاجية.

وفيما يلي مجموعة من الأرقام والمؤشرات التي تهدف إلى تقييم ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية:

1. بيئة الاقتصاد الكلي:

شهد الأردن تغيرات جوهرية في بيئة الاقتصاد الكلي خلال العشرين عاماً الماضية، ويمكن النظر إلى هذه التغيرات من خلال تقسيمها إلى فترتين أساسيتين، وتتمثل هاتين الفترتين في فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية 2008، وفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

خلال الفترة التي سبقت العام 2008، حقق الأردن معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تصل إلى 7%، مع الحفاظ على استقرار الوضع المالي للحكومة حيث لم يتجاوز الدين العام آنذاك أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل، في الفترة التي تلت العام 2008، عانى الأردن من تباطؤ في النمو الاقتصادي لتصل معدلات النمو إلى 1.9% فقط في العام 2018 وفي أفضل حالاتها 3.5% في العام 2014، عدا عن الضغوطات التي واجهتها الموازنة العامة للدولة الأردنية خلال هذه الفترة بسبب أعباء اللجوء وانقطاع الغاز المصري، وغيرها.

ولتقييم أداء الأردن في الحفاظ على استقرار بيئة الاقتصاد الكلي خلال العشرين عاماً الماضية، يعرض منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذا الجزء من الدراسة المؤشرات الرئيسية المرتبطة في النمو الاقتصادي ومؤشرات السياستين المالية والنقدية.

أ. النمو الاقتصادي:

تراوحت معدلات النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (2000-2018) بين ما هو مرتفع خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية، وما هو متواضع خلال الفترة التي تلتها بسبب تلك الأزمة والعديد من الأزمات الأخرى التي شهدتها المنطقة العربية. واجمالاً، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن من نحو 6 مليار دينار في العام 2000 إلى نحو 29.98 مليار دينار في العام 2018 بزيادة مقدارها 5 أضعاف تقريباً. (الأشكال 2-4).

الشكل 2: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والاسمي (2000-2008)

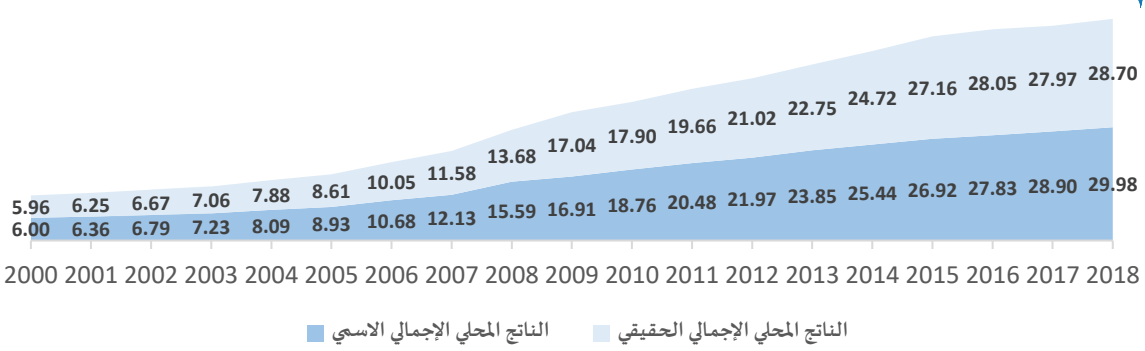

الشكل 3: متوسط معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة خلال الفترة 2000-2018

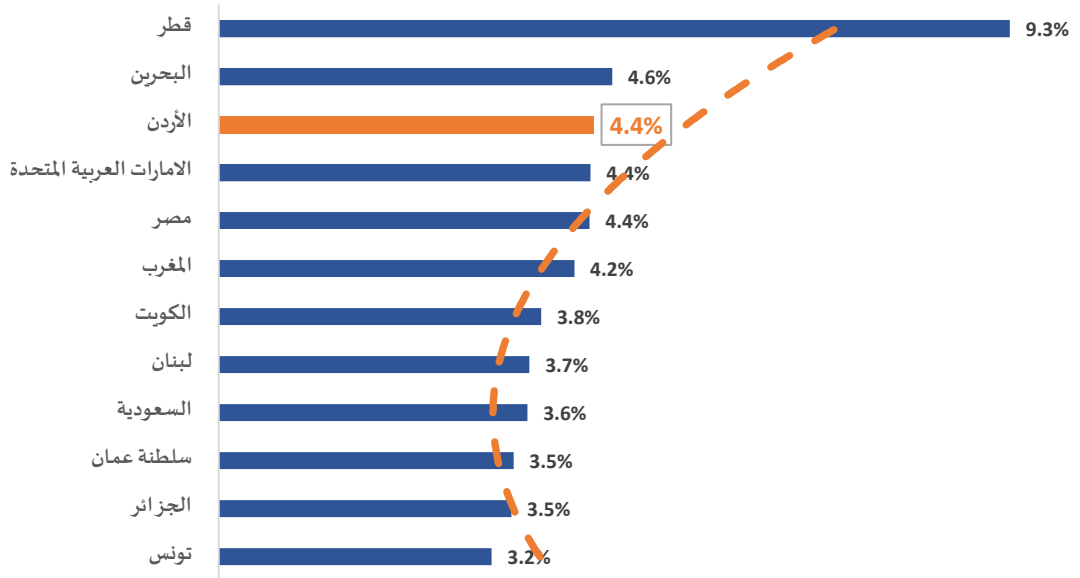

الشكل 4: معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (2000-2018)

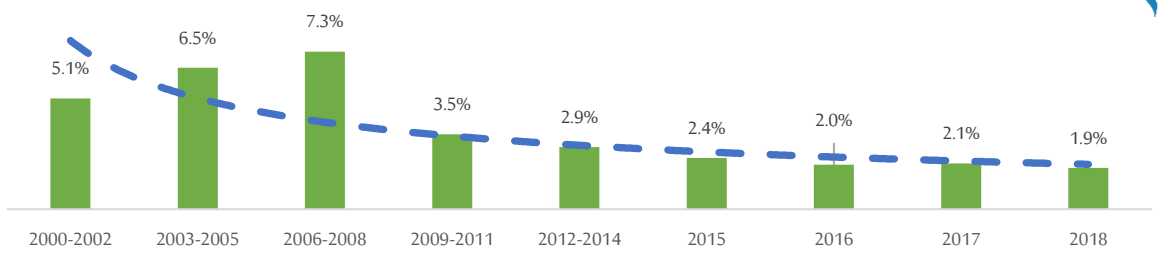

ب. السياسة المالية:

تعتبر المالية العامة من أكثر التحديات إلحاحاً وصعوبةً على الاقتصاد الأردني، والتي بقي الاقتصاد الأردني متأثراً بها خلال الخمسة أعوام الأخيرة على الأقل. حيث بلغ اجمالي الدين العام الأردني في نهاية العام 2018 نحو 28.31 مليار دينار، أي ما يعادل 94.5% من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 5). وتعود الزيادة في الدين العام إلى عاملين رئيسيين، وهما انقطاع الغاز المصري في العام 2013 والذي رتب ديون على شركة الكهرباء الوطنية تراوح 6 مليار دينار. أما العامل الثاني فهو استمرارية العجز في الموازنة العامة والعائد إلى زيادة التزامات واعباء الحكومة مقابل ضعف مواردها المالية وعدم زيادتها بسبب تواضع مستويات النمو الاقتصادي.

الشكل 5: الدين العام الأردني (2006-2018)

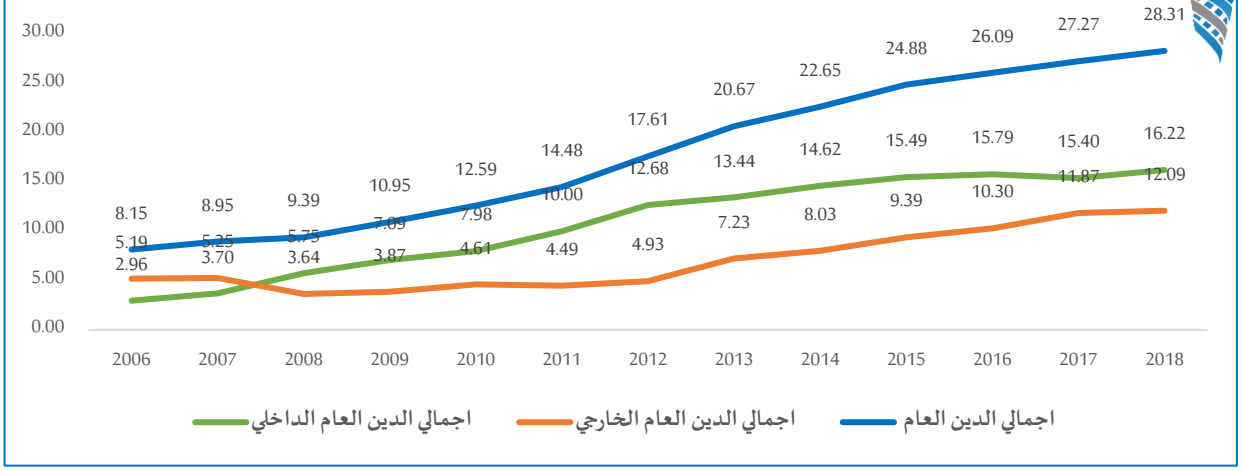

وبالنظر إلى الحسابات المالية للحكومة، فقد انخفضت الإيرادات المحلية للحكومة من 26.8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2000 إلى 23.2% في العام 2018. كذلك، فقد انخفض الانفاق الحكومي من 32.8% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما نسبته 28.6% في العام 2018 (الشكل 6).

كما انخفض معدل الإنفاق الرأسمالي من 5.6% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.2%، فيما انخفض معدل الانفاق الجاري من 27.2% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما نسبته 25.4%. (الشكل 7)

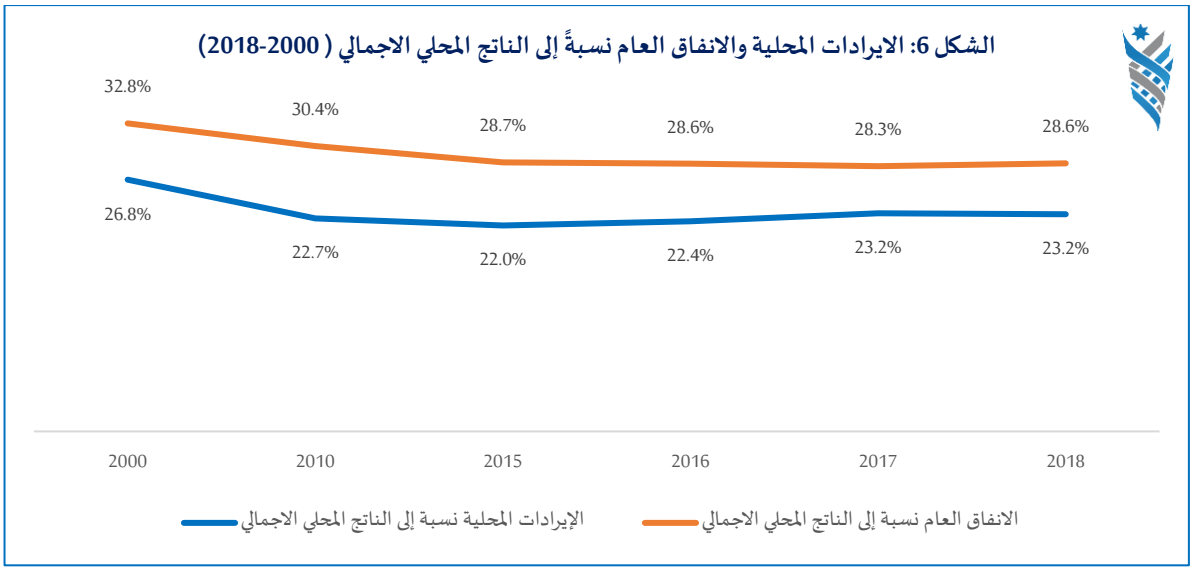

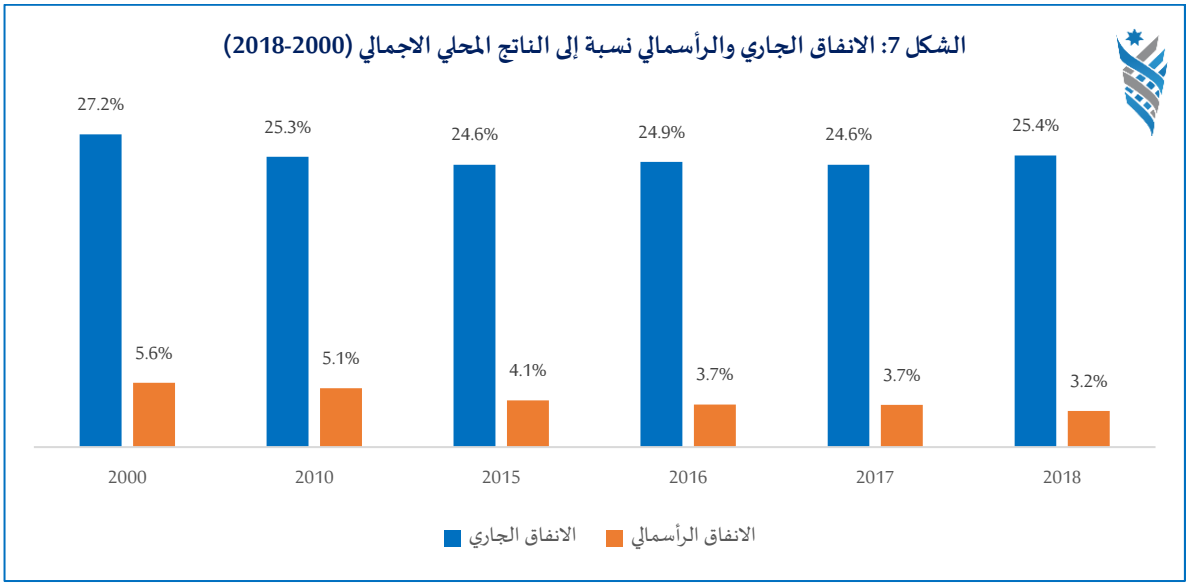

ونظراً للتحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن لم يتوقف المجتمع الدولي عن تقديم المنح والمساعدات للأردن، إلا أن تلك المساعدات والمنح التي كانت توجه للموازنة العامة كانت متذبذبة طيلة السنوات الماضية. (الشكل 8)

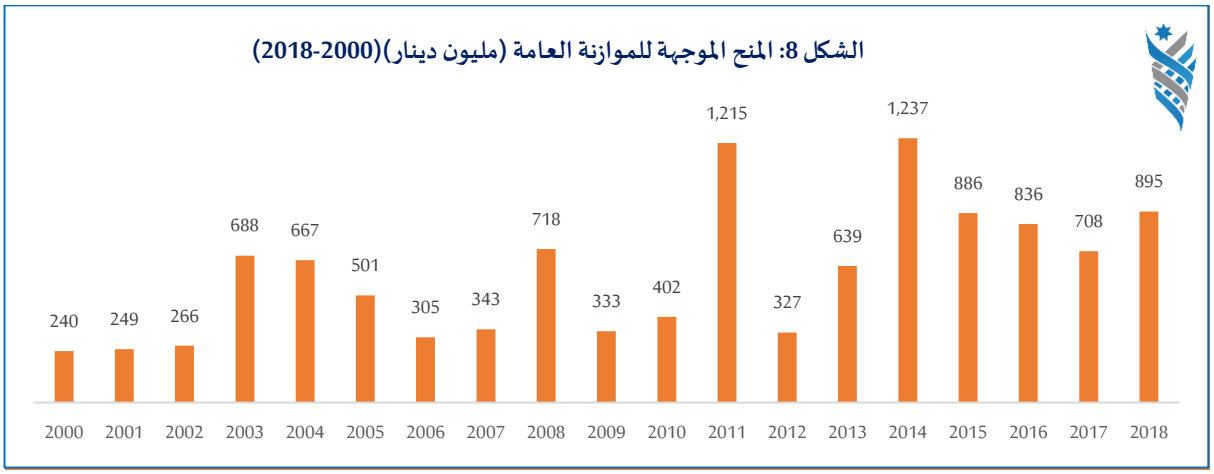

ج. السياسة النقدية:

وفقاً للمادة الرابعة من قانون البنك المركزي الأردني لعام 1971 وتعديلاته، يهدف البنك إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة إلى جانب المساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي. ومن الجدير بالذكر أن الاستقرار النقدي يتجلى في الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني، وفي توفير هيكل سعر الفائدة الذي يتوافق مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية.

وفي سياق الحديث عن سياسات البنك المركزي، من المهم الالتفات إلى الحقائق التالية:

أولاً، اتخذت الاحتياطيات الأجنبية منحى تصاعدي بشكل عام خلال الفترة 2000-2018، وبالمتوسط فإن الاحتياطيات الأجنبية في البنك المركزي طيلة هذه الفترة كانت تغطي ما يقارب 7.1 أشهر من احتياجات الأردن الاستيرادية. (الأشكال 9و10)

ثانياً، خلال الفترة 2000-2018، اتخذ معدل سعر فائدة إعادة الخصم منحى تنازلي طفيف (الشكل 11). وعند النظر إلى هذه الأرقام؛ فبغض النظر عن الزيادة بنسبة 14.0٪ في مؤشر أسعار المستهلك الذي شهده عام 2008 (والذي يرجع إلى حد كبير إلى الزيادة في أسعار النفط)، كانت التغيرات السنوية في المؤشر مستقرة.

الشكل 9: اجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي (مليار دينار)

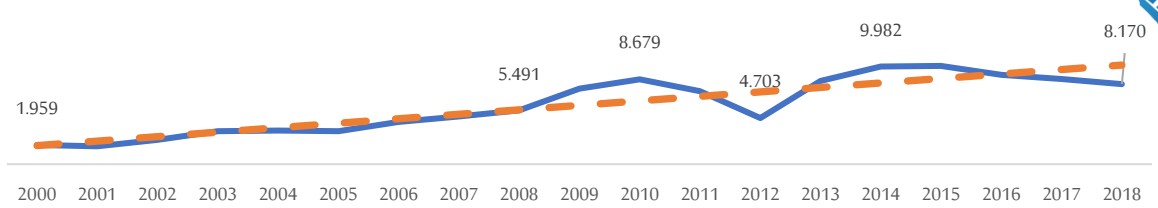

الشكل 10: معدل تغطية الاحتياطيات الأجنبية لاستيرادات المملكة بالأشهر (2000-2018)

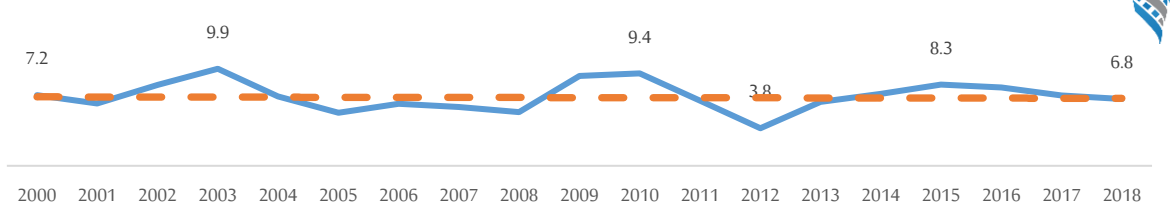

الشكل 11: سعر إعادة الخصم والتغير في المؤشر العام لأسعار المستهلك (2000-2018)

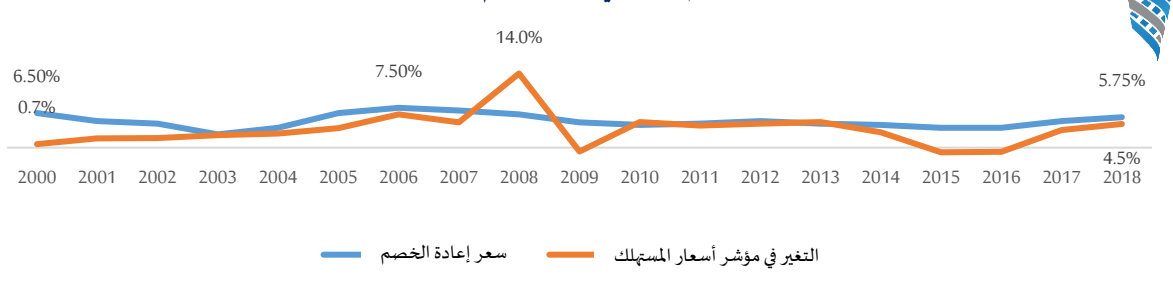

ثالثاً، عند النظر إلى المؤشرات العالمية التي تعبر عن سلامة المركز المالي[1] ومستوى المخاطرة للبنوك والمؤسسات المالية، والتي كلما كانت أعلى عبرت عن متانة وسلامة المؤسسات المالية وانخفاض نسبة المخاطرة، سنجد بأن البنوك الأردنية تتمتع بدرجة مرتفعة تعكس سلامة مركزها المالي. (الشكل 12)

الشكل 12: درجة المتانة المالية للبنوك الأردنية مقارنة بمجموعة من دول العالم (2016-2018)

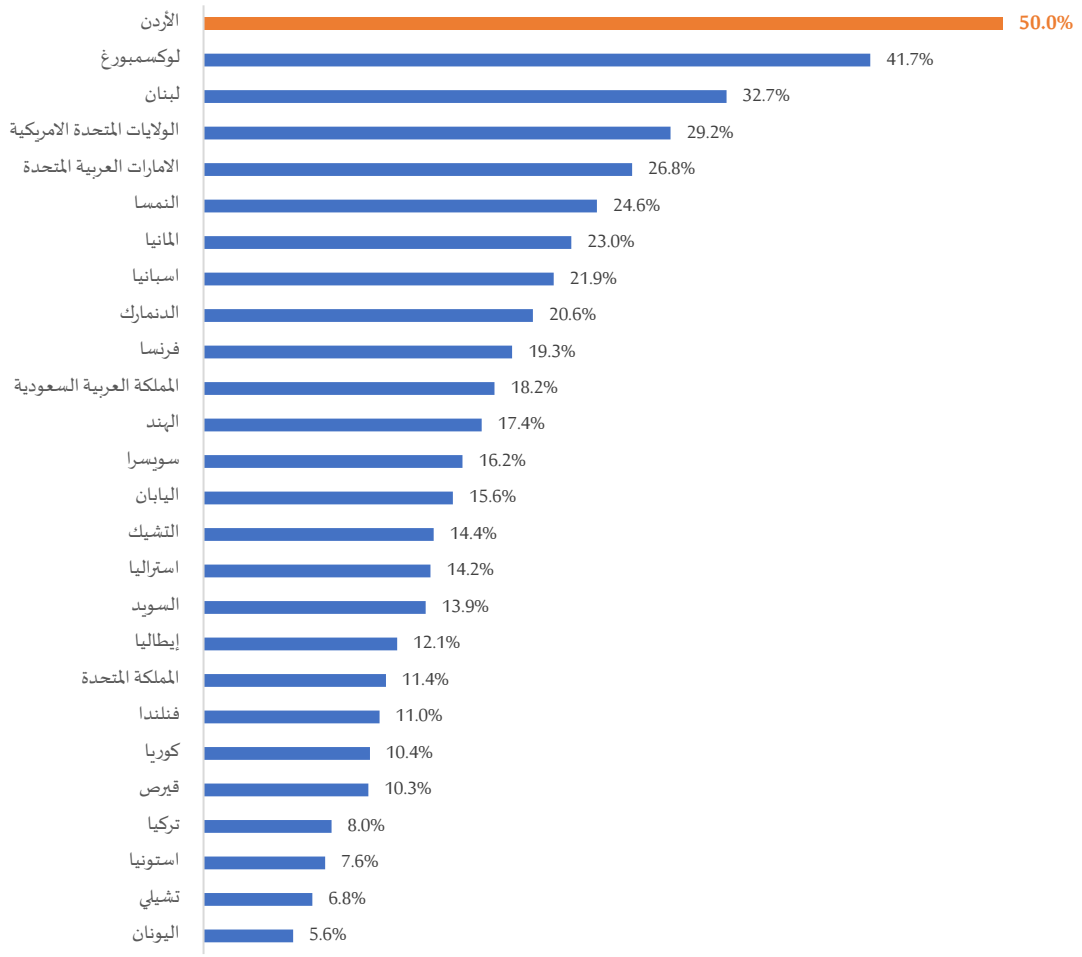

2. التجارة الخارجية

اتخذ الأردن خلال العشرين عاماً الماضية العديد من الخطوات التي تهدف إلى تنشيط التجارة الخارجية، وتتضمن هذه الخطوات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2000، بالإضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية والتي كان أبرزها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي.

[1] تقاس درجة المتانة والسلامة المالية للبنوك بدرجة تسمى درجة "زي سكور (z-score)" والتي كلما كانت أعلى كان الجهاز المصرفي أكثر سلامة ومتانة من الناحية المالية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الأردن حالياً يقوم بمراجعة مجموعة من الاتفاقيات التجارية التي تربطه بدول أخرى للوصول إلى اتفاقيات أكثر إنصافاً للطرفين وبما يصب في مصلحة المنتجين الأردنيين. ويهدف كل ما ذُكر إلى تحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي، وخلق المزيد من الوظائف وزيادة الصادرات الأردنية إلى الخارج.

وإذا نظرنا إلى الميزان التجاري الأردني، يتبين بأن العجز فيه (كما كان عليه الحال خلال الفترة 1970-2000) كان متواصلاً منذ العام 2000 وحتى اليوم، ويشكل هذا العجز نحو 32% من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 13). وهذا يشير الى الانفتاح في السياسة التجارية واتباع نهج متسق على مدى سنوات طويلة مما مكن من تطوير قدرات مؤسسية في القطاعين العام والخاص لأداء الاعمال وتنظيم العلاقات الخارجية.

ورغم أن الأردن تلقى مبالغ كبيرة ومتزايدة من الحوالات المالية (الشكل 14أ). إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت بشكل كبير (الشكل 14 ب). وهو ما يشير الى ان نسبة النمو في الناتج تجاوزت نسبة النمو في الحوالات مما جعلها نسبياً أقل لدى مقارنتها بالناتج المحلي.

الشكل 13: العجز في الميزان التجاري نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي

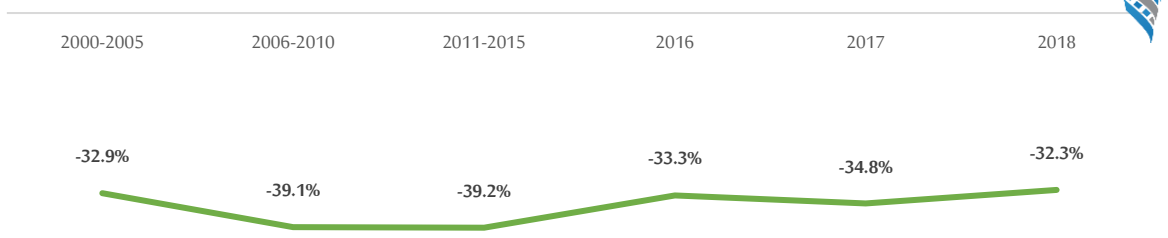

الشكل 14أ: حجم الحوالات المتدفقة إلى الأردن (مليار دينار) (2000-2018)

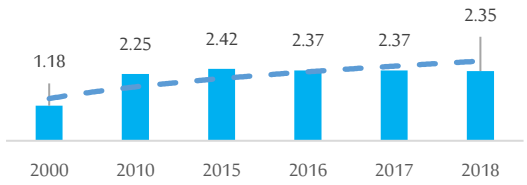

الشكل 14ب: نسبة الحوالات المتدفقة إلى الناتج المحلي الاجمالي (2000-2018)

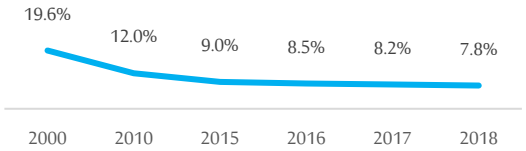

3. التطورات الاجتماعية

1. ارتفع عدد سكان الأردن من 4.86 مليون نسمة في العام 2000 إلى أكثر من 10 مليون نسمة في العام 2018 كما يظهر (الشكل 15)، وقد نتجت هذه الزيادة عن التدفق الكبير للعراقيين والسوريين إلى الأردن. وبالنظر إلى تركيبة الهرم السكاني في الأردن من الضروري الإشارة إلى أن نحو 35% من سكان الأردن هم من سن الرابعة عشرة فما دون، وهذا يعني أن الأردن سوف يواجه أعباء إضافية لتقديم الخدمات لهذه الفئة من السكان.

بالإضافة إلى ذلك، وبسبب زيادة أعداد سكان المملكة بعد أزمة اللجوء السوري وبسبب ضعف النمو الاقتصادي فقد تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما يظهر (الشكل 16)، اذ كانت نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سالبة خلال الفترة (2013-2017) ويعزى هذا بشكل كبير الى الزيادة غير الطبيعية في عدد السكان.

الشكل 15: عدد سكان الأردن ونسب النمو في عدد السكان (2000-2018)

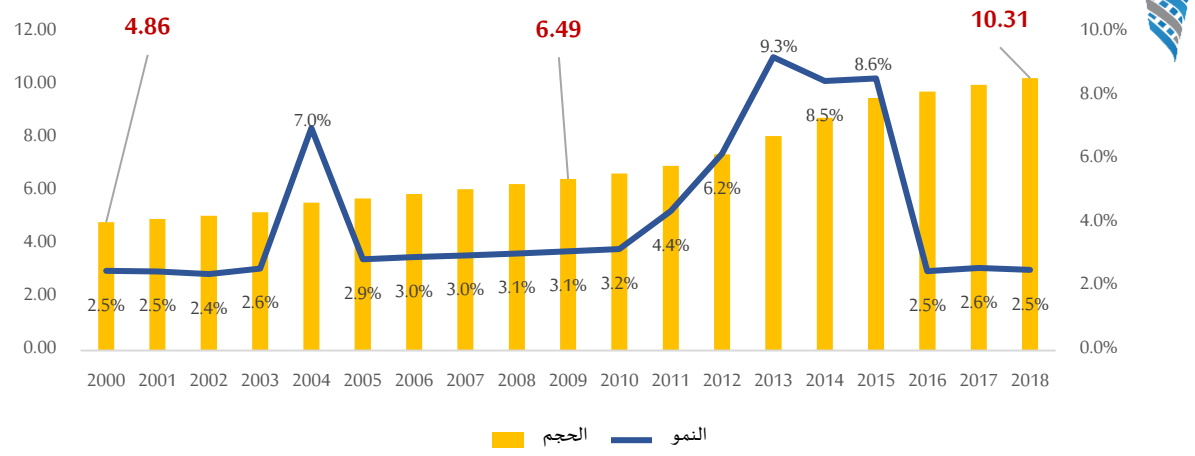

الشكل 16: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التغير فيه (2006-2018)

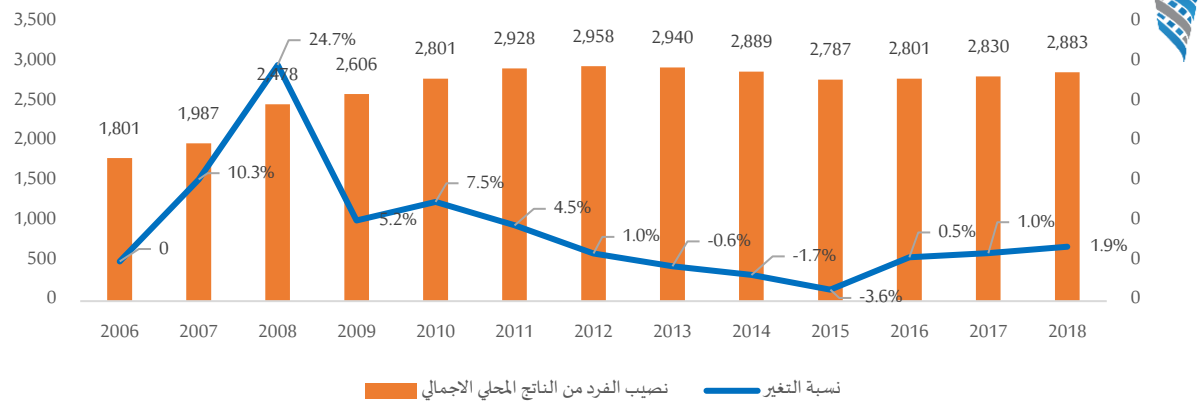

الشكل 17: نسبة السكان في سن 14 فما دون نسبة إلى اجمالي السكان في الأردن ومجوعة من دول العالم

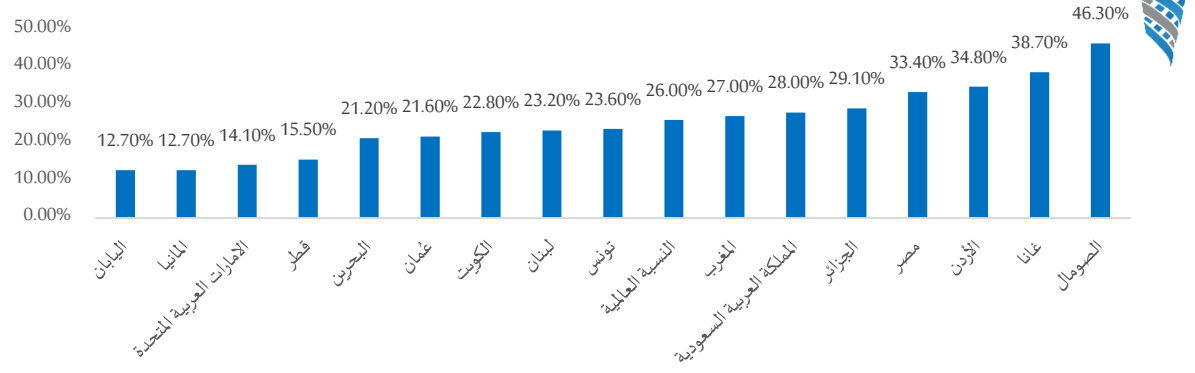

2. تشير الأرقام المتوفرة حول فجوة الدخل في الأردن بأن هذه الفجوة بقيت مستقرة خلال العشرين عاماً الماضية. في العام 2016، حصل أغنى 10% من الأردنيين على 47.5% من الدخل القومي الإجمالي، فيما حصل أفقر 50% من الأردنيين على 17.2% فقط من الدخل القومي الإجمالي. وهذا يعني أن آليات توليد الدخل وتوزيع الثروة لم تشهد اختلافاً على مدى العقدين الماضيين. وهذه النسبة تعتبر مشابهة لما هو سائد في دول ذات مستوى دخل مشابه لما هو سائد في الأردن.

الشكل 18: فجوة الدخل في الأردن (1990 – 2016)

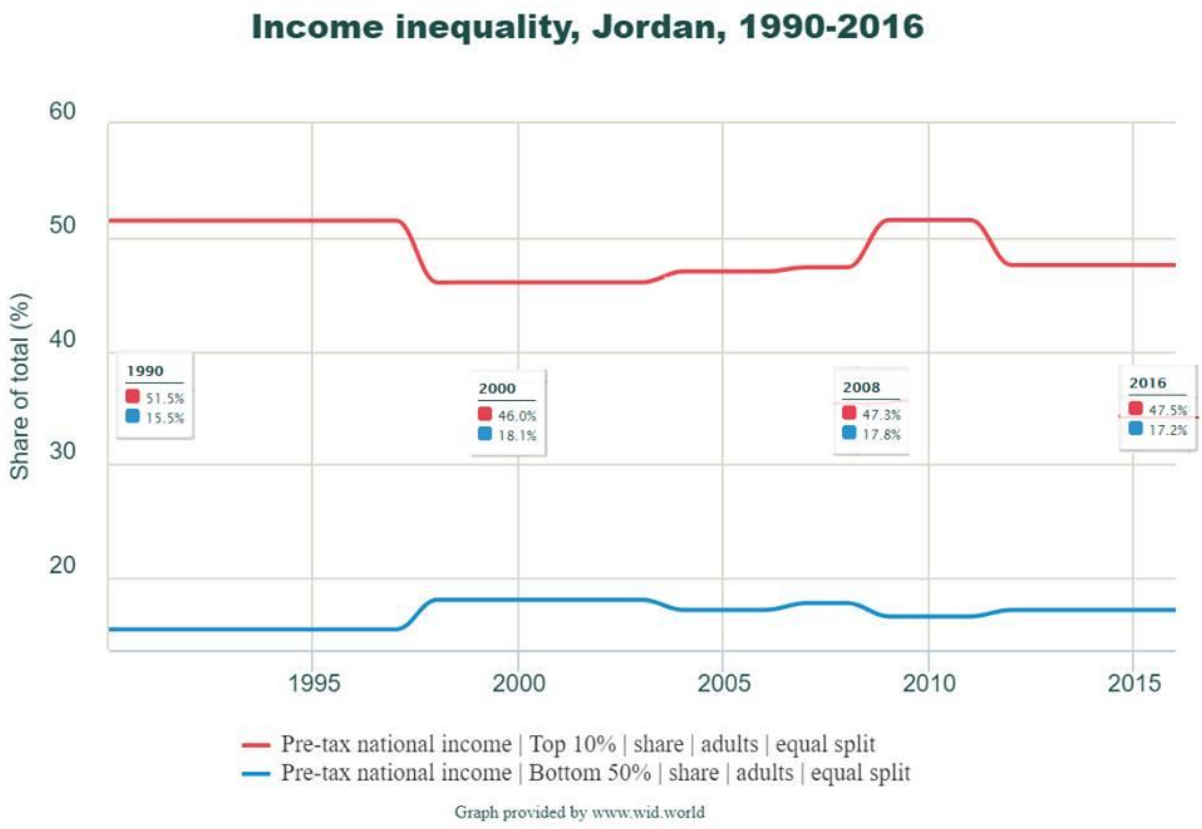

3. يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل دوري مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index)، ويعمل هذا المؤشر على تقييم تقدم الدول على المدى الطويل في ثلاثة محاور رئيسية، وهي: الصحة والتعليم والمستوى المعيشي. وبرغم الظروف الصعبة التي مر بها الأردن فقد ارتفعت درجة الأردن على هذا المؤشر من 0.702 في العام 2000 إلى 0.735 في العام في العام 2017 (الشكل 19أ)، وبهذا فقد حل الأردن على المؤشر في العام 2017 بالمرتبة 95 عالمياً بين 189 دولة.

الشكل 19أ: درجة الأردن على مؤشر التنمية البشرية (2017)

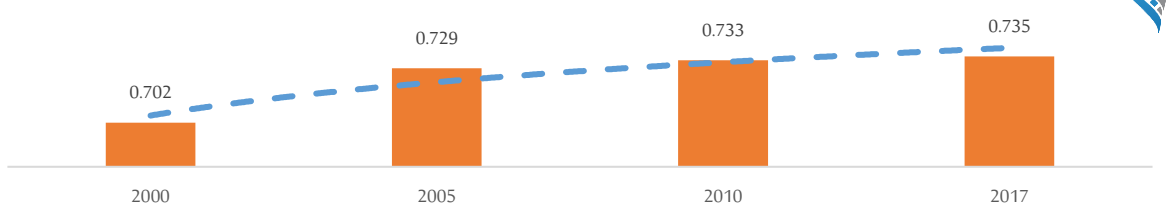

الشكل 19ب: درجة الأردن في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنمية البشرية (2017)

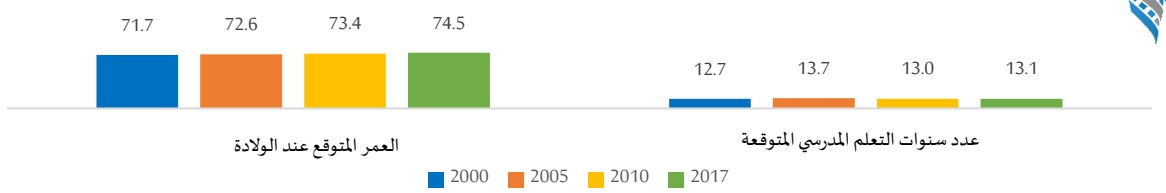

4. ارتفع عدد الأشخاص المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي من 456,356 في العام 2004 إلى 1,141,879 في العام 2018، أي بزيادة تفوق الـ 150%. كما ارتفعت نسبة الإناث المشمولات في الضمان الاجتماعي نسبةً إلى اجمالي المشمولين.

وقد تكون الزيادة في أعداد المنتسبين للضمان الاجتماعي تعود إلى أمرين وهما:

أ. التوسع في حجم سوق العمل الأردني خلال العشرين عاماً الماضية، وزيادة توجه الإناث إلى سوق العمل رغم استمرار تدني نسبة مشاركة الإناث بشكل عام.

ب. انحسار حجم السوق غير الرسمي في الأردن، حيث زاد عدد الشركات المسجلة قياساً بفترات سابقة.

الشكل 20 أ: أعداد المشمولين في الضمان الاجتماعي (2004-2018)

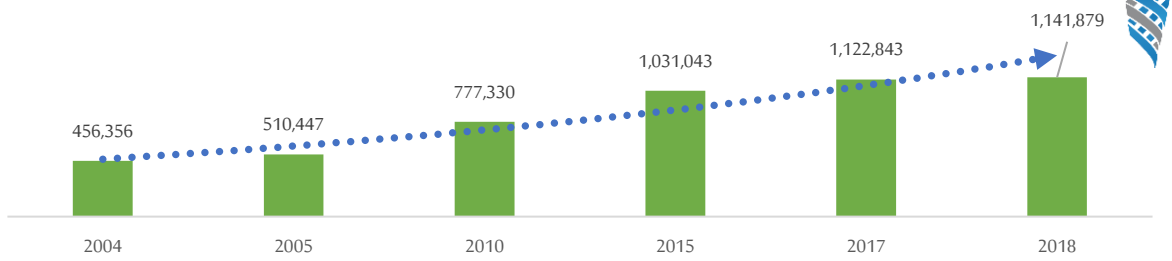

الشكل 20ب: أعداد ونسب الاناث المشمولات في الضمان الاجتماعي

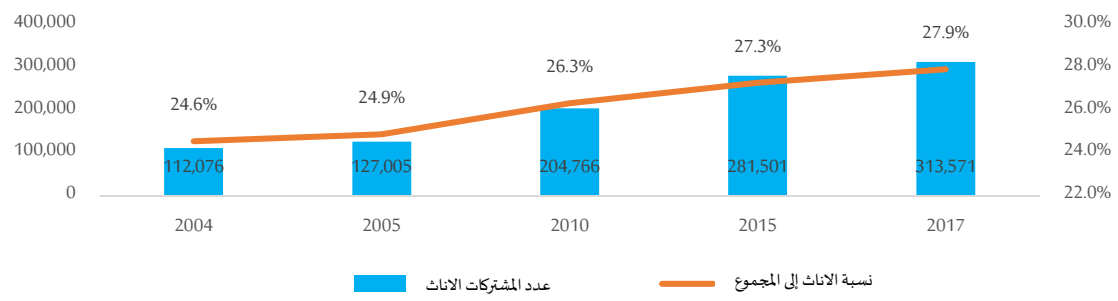

5. خلال العشرين عاماً الماضية استقر معدل الانفاق على الرعاية الاجتماعية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي عند معدل 5% من الناتج المحلي الإجمالي (الرواتب التقاعدية، المساعدات الاجتماعية، العلاجات الطبية، صندوق المعونة الوطنية).

الشكل 21: نسبة الانفاق العام على الرعاية الاجتماعية إلى الناتج المحلي الاجمالي

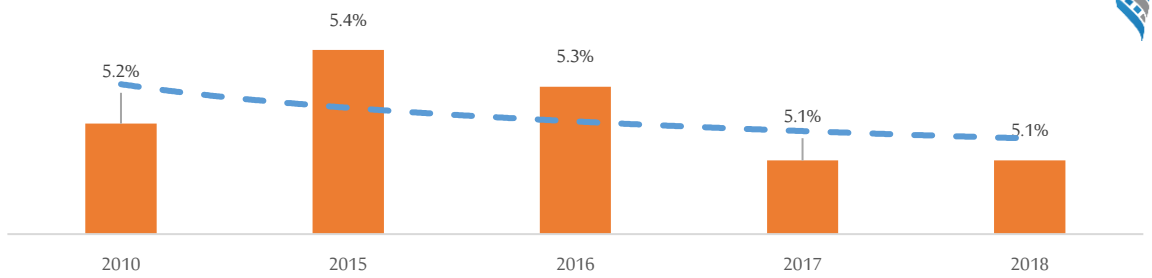

4. البنية التحتية والخدمات العامة:

1. في الآونة الأخيرة، ارتفع الطلب على الخدمات العامة في الأردن كما زاد الضغط على البنية التحتية، وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في أعداد سكان المملكة. على سبيل المثال، في جانب التعليم المدرسي، ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الحكومية، وعدد المعلمين في وزارة التربية والتعليم (الأشكال 20أ، 20 ب). وفي جانب التعليم العالي، ارتفعت أعداد الطلبة المنتسبين في كافة الدرجات التعليمية (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، وهذا يعكس تماشي تقديم الخدمات التعليمية مع تنامي الطلب، لا سيما في الفئات العمرية الشابة.

أما في الجانب الصحي، فقد ارتفع عدد الأسرة في مستشفيات وزارة الصحة من 3462 سرير في العام 2002 إلى 5170 في العام 2017، وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية في القطاع العام.

الشكل 22أ: أعداد الطلبة في المدارس الحكومية

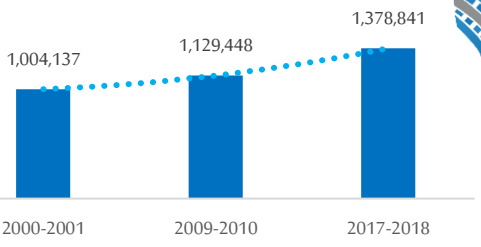

الشكل 22ب: أعداد المعلمين في المدارس الحكومية

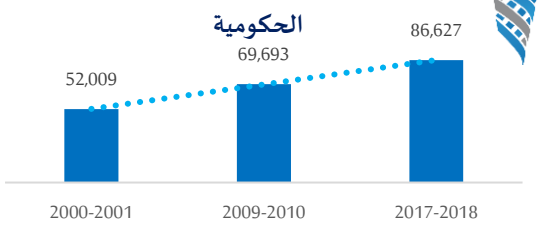

الشكل 23أ: عدد الأسرة في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة

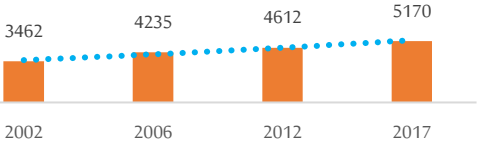

الشكل 23ب: عدد الأسرة في المستشفيات التابعة للخدمات الطبية الملكية

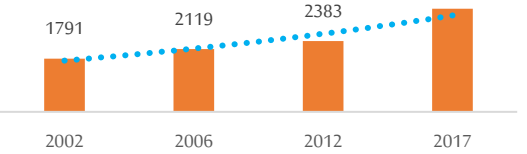

الشكل 23ج: عدد الأسرة في مستشفى الجامعة الأردنية

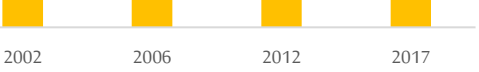

الشكل 23د: عدد الأسرة في مستشفى الملك عبدالله الجامعي

الشكل 24أ: أعداد الطلبة في الجامعات الأردنية لمرحلة البكالوريوس

الشكل 24ب: أعداد الطلبة في الجامعات الأردنية لمرحلة الدراسات العليا

ولا يخفى أن هذه المؤشرات تحمل أيضاً تحديات تتعلق بجانب الطلب، بمعنى أن زيادة عدد الطلبة والخريجين والمراكز الصحية تعني توسعاً أكبر في الانفاق العام وزيادة في النفقات التشغيلية والحاجة لضمان نوعية الخدمات، أما في مجال التعليم فإن زيادة عدد الطلبة وتراكم المعرفة يعني الحاجة لتوليد فرص عمل واستيعاب الافواج الجديدة من الخريجين، وهذا ما سيتم استعراضه لاحقاً في جانب التحديات من هذه الورقة.

2. في مجال البنية التحتية، وبناءً على البيانات المتاحة، شهد نشاط البناء وعدد المشتركين في المياه والكهرباء وطول شبكة الطرق ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين (الأشكال 25-28).

الشكل 25: نشاط البناء والمقاولات في الأردن (المناطق المرخص البناء فيها "الف مترمربع")

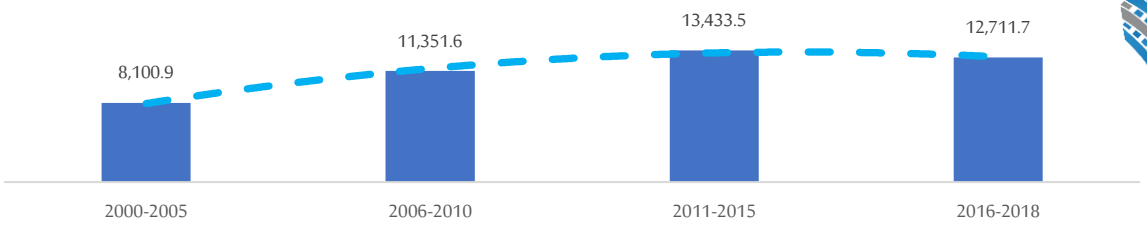

الشكل 26: أعداد المستفيدين من خدمات المياه والصرف الصحي

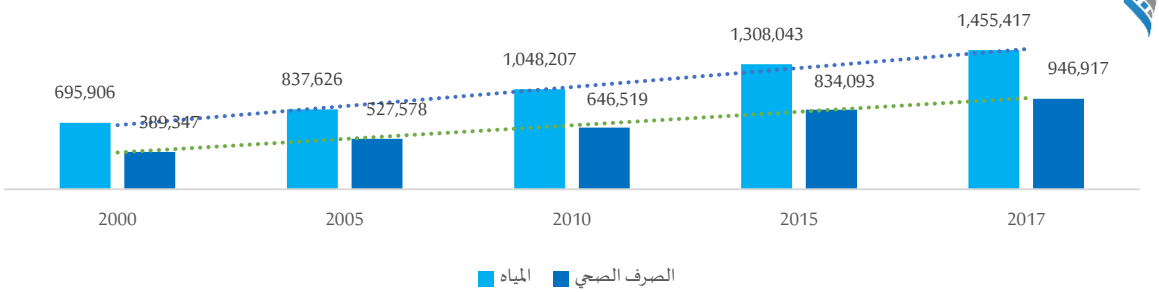

الشكل 27: أعداد المشتركين في خدمات الكهرباء

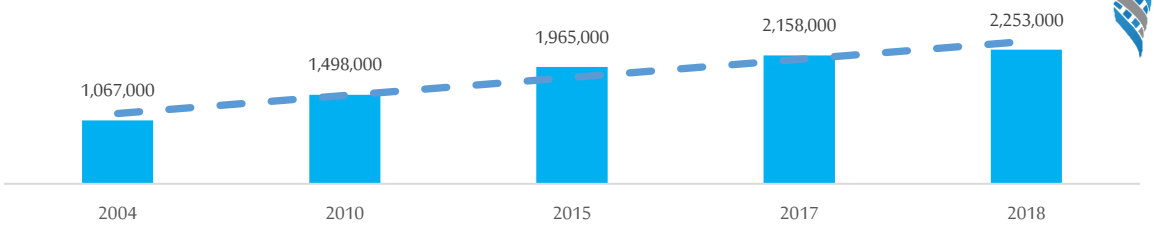

الشكل 28: طول شبكة الطرق في المملكة (كم)

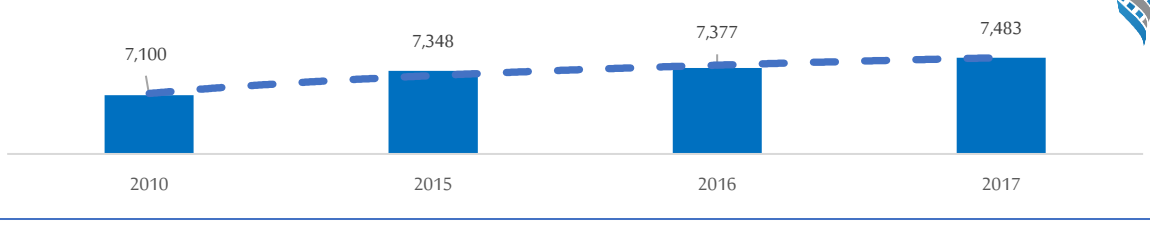

تشير الزيادات الموضحة أعلاه حول الطلب على الخدمات العامة إلى قدرة الأردن على مواكبة الطلب المتزايد-نتيجة زيادة أعداد السكان -والذي كان في بعض الحالات مفاجئاً (اللجوء مثالاً)، ومع ذلك فإنه لا ينبغي النظر إلى كميات الخدمات العامة المقدمة فقط، إذ يجب النظر إليها من حيث النوعية أيضاً.

ويلاحظ مما سبق أن دور الدولة الاجتماعي في توفير الخدمات المقدمة في الصحة والتعليم والبنية التحتية تحسنت بشكل كبير ويجب بذل جهود كبيرة لإدامة هذه المرافق وتحسين استخدامها، ولكن بشكل عام فإن تأسيس تلك الخدمات يعتبر انجازاً خلال العقدين الماضيين.

5. الاستثماروبيئة الأعمال:

عمل الأردن خلال العقدين الماضيين على تعزيز البيئة الاستثمارية وتحسين مناخ الاعمال، ورغم أن الطريق لا زال طويلا لكي يتبوأ الأردن المركز الذي يستحقه ويصبح ضمن قائمة أفضل الدول، إلا أنه اتخذ عدداً من المبادرات في مجال تشجيع الأعمال الريادية على سبيل المثال، وتوفير وسائل تمويلية جديدة، كما نجح في تشجيع القطاع الخاص وزيادة عدد الرياديين والمشاريع الريادية في الأردن مقارنة ببقية دول العالم ، حيث أن نحو 25% من الرياديين جاءوا من الأردن رغم صغر حجم الأردن قياساً بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وخلال الفترة الماضية، نجح الأردن كذلك في جذب تدفقات مرتفعة نسبياً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، وكان الأردن ثاني أكثر دولة في المنطقة استقبالاً للاستثمار الأجنبي المباشر بعد لبنان. (الأشكال 29أ، 29ب). إلا أن الأردن ما زال بحاجة إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل.

الشكل 29أ: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي (2000-2010)

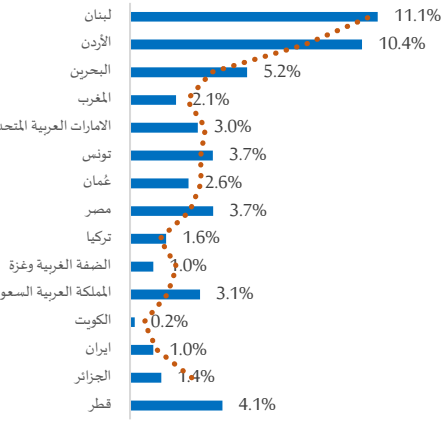

الشكل 29ب: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبةً إلى الناتج المحلي الاجمالي (2011-2017)

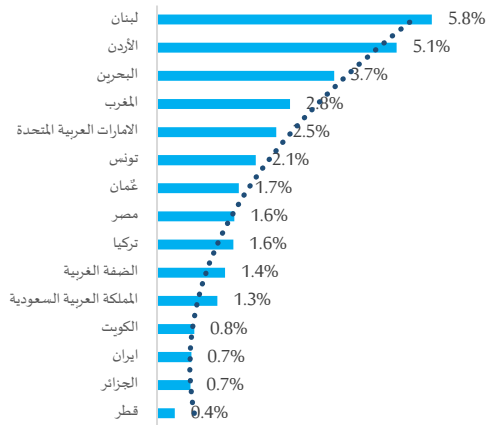

ويمكن العمل على تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن من خلال تحسين بيئة الأعمال في الأردن وبالتالي ترتيبه على المؤشرات العالمية التي تقيس مدى تنافسية بيئة الأعمال في جذب الاستثمار.

6. دور القطاع الخاص الأردني

يعتبر القطاع الخاص من أهم محفزي النمو الاقتصادي، ورافد للاقتصاد الوطني بالعملات الأجنبية، بالإضافة لكون القطاع الخاص يرفد الميزان التجاري بالصادرات ويشغل الأردنيين، ونظراً لهذه الأهمية، فقد تبنى الأردن خلال العشرين عاماً الماضية العديد من السياسات التي تهدف إلى تقوية وتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وجعله المشغل الرئيسي للقدرات والمواهب الأردنية.

وفيما يلي بعض الأرقام التي تظهر حجم ودور القطاع الخاص في الاقتصاد الأردني:

1. بحسب البيانات المتوفرة، فقد تفوق القطاع الخاص على القطاع العام في عدد الفرص التي يولدها سنوياً، وذلك منذ العام 2010 كما يبين (الشكل 30).

الشكل 30: توزيع الوظائف المستحدثة سنوياً في الأردن حسب القطاع

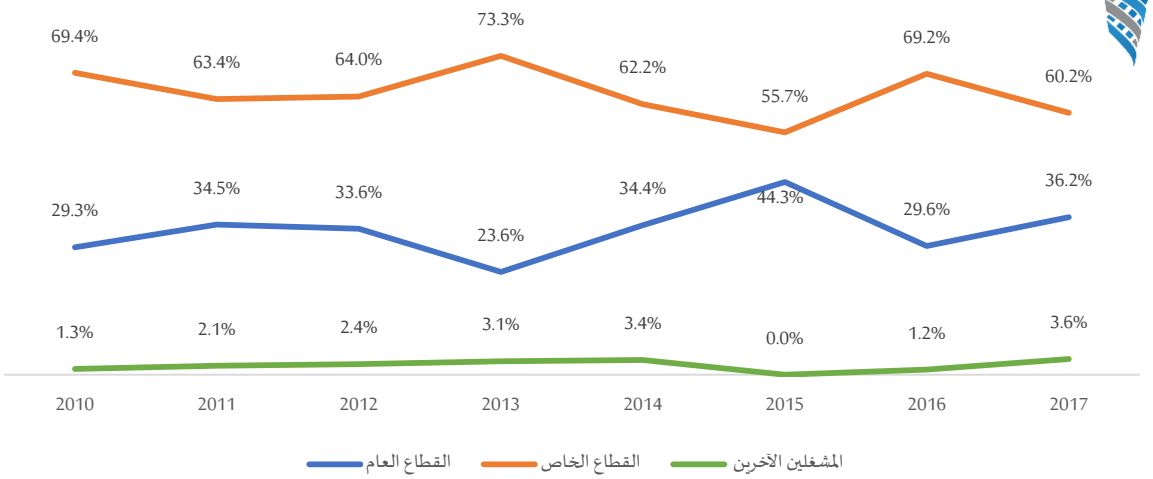

2. تمكن القطاع الخاص في الأردن من الحفاظ على مستوى مستقر من نسبة "تكوين" رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي. واستناداً إلى بيانات البنك الدولي، كانت هذه النسبة حوالي 19٪ من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 31). وفي هذا السياق، وفي ظل تراجع الانفاق الرأسمالي في الأردن وانخفاض نسبة الانفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإنه من الضروري أن تتشارك الحكومة مع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع المهمة للأردن والتي تساعد في تحفيز النمو الاقتصادي.
3. في بعض القطاعات الاقتصادية والمياه، أصبح القطاع الخاص يلعب دوراً متنامياً في الاستثمارات المباشرة مثل قطاع الطاقة الذي نفذ فيه مستثمرو القطاع الخاص العديد من الاستثمارات ونجحوا في تأمين تمويل لتلك المشاريع، وفي قطاع المياه عمل القطاع الخاص على تحسين الكثير من أوجه إدارة وتشغيل القطاع. وهناك آفاق واسعة لزيادة مساهمة القطاع الخاص في العديد من القطاعات مثل النقل، أو ابتكار وسائل لتنفيذ مشاريع ظلت لفترة طويلة حكراً على القطاع العام في مجالي الصحة والتعليم.

الشكل 31: نسبة "تكوين" رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن (2006-2017)

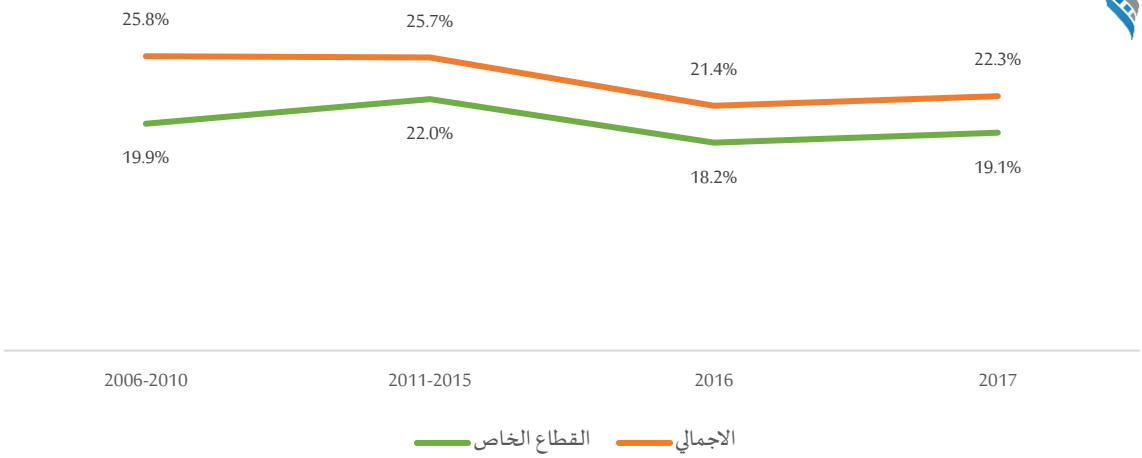

4. يعتبر القطاع الخاص الأردني مورداً رئيسياً للإيرادات الضريبية للحكومة، فقد دفعت الشركات والمؤسسات المالية العاملة في القطاع الخاص في العام 2018 نحو 762.3 مليون دينار ضريبة دخل، وهذا المبلغ يعادل 16.8% من اجمالي الإيرادات الضريبية التي تجنيها الحكومة، كما يعادل 78.9% من اجمالي الضرائب على الدخل والأرباح في الأردن.

الشكل 32: مساهمة القطاع الخاص في الإيرادات الضريبية (مليون دينار)

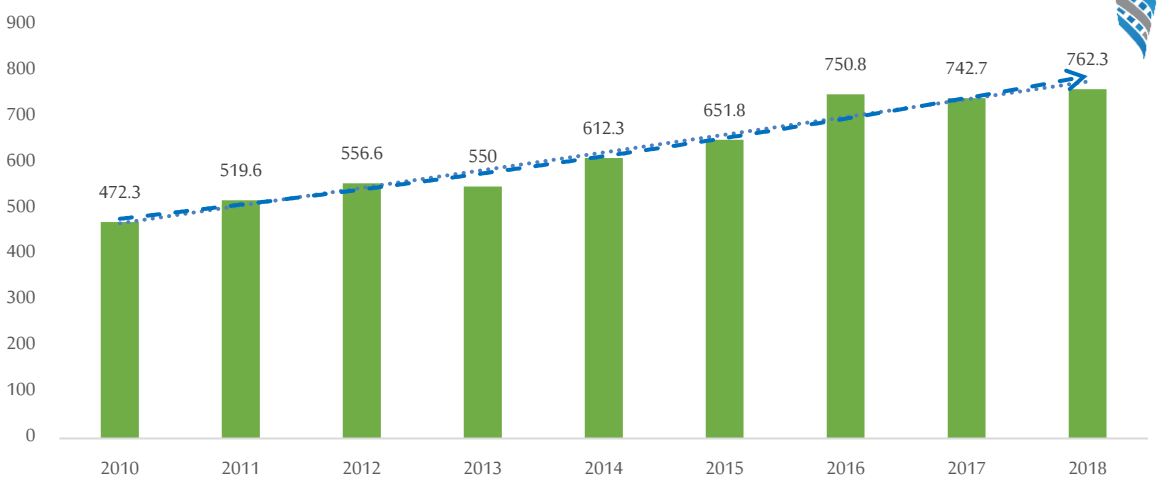

كل ما ذكر أعلاه يشير الى ان هناك العديد من الانجازات التي تحققت، وهناك الكثير من الاستثمارات، سواء على صعيد تكوين رأس المال الاجتماعي او استثمارات في مجال البنية التحتية. إلا أن الظروف التي مر بها الأردن نجم عنها العديد من التحديات التي لا زالت ماثلة وتستوجب إجراءات ملحة في بعض الأحيان.

4.أبرز تحديات المستقبل

أ. واجه الاقتصاد الأردني صعوبات في خلق فرص عمل جديدة منذ العام 2008، وقد شهدت معدلات البطالة بين الذكور في الأردن ارتفاعاً مستمراً (الشكل 33). وتشير الأرقام حول البطالة في الربع الرابع للعام 2018 ان معدلات البطالة المرتفعة تتركز بين فئات الشباب، والمتعلمين والإناث (الشكل 34).

ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي فإن معدلات النمو الاقتصادي خلال الأعوام القادمة (الشكل 35) لا تساعد كثيراً في توفير وظائف جديدة، ويجب العمل على استهداف معدلات نمو أعلى من ذلك. وهو يتطلب التفكير بمقاربات جديدة لتوظيف الموارد المتاحة لتعزيز مستويات النمو والخروج من الصيغ التقليدية التي تم اتباعها على مدى العقدين الماضيين بحيث يتم تحديد عدد من المبادرات المهمة وبلورتها ونقلها الى مرحلة التنفيذ في العديد من القطاعات.

الشكل 33: معدلات البطالة في الأردن (2000-2018)

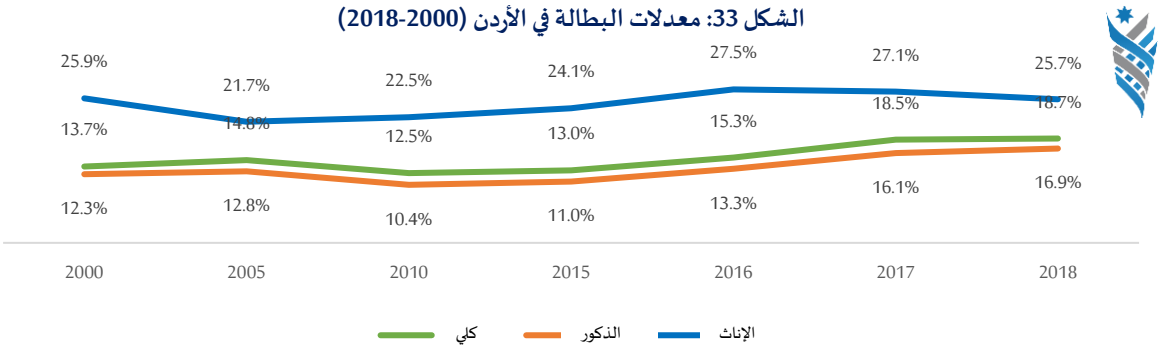

الشكل 34: توزيع معدلات البطالة حسب الفئات الأعلى تأثراً

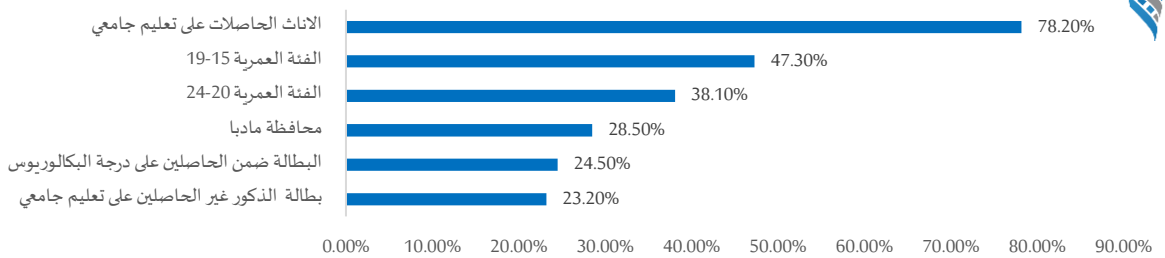

الشكل 35: توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي في الأردن (2015-2024)

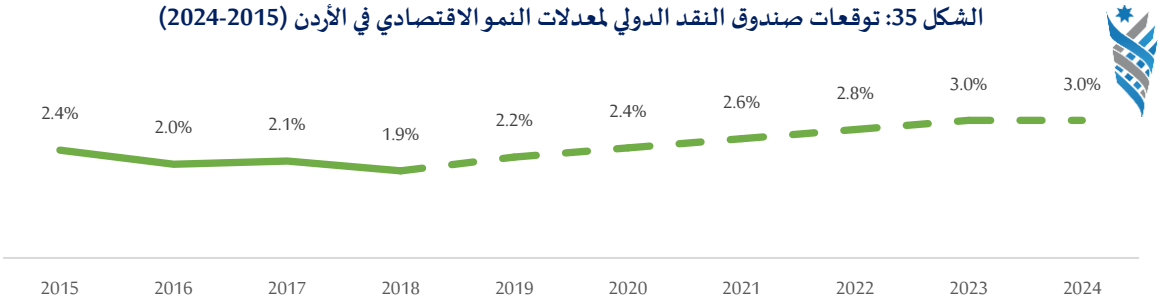

ان استمرار الأداء الاقتصادي على نفس الوتيرة، وعدم الخروج بحلول جديدة تسرع من وتيرة النمو وتأتي بسياسات وإجراءات من شأنها تحقيق قفزات نوعية في الكثير من المجالات، يعني أن تحدي البطالة سيبقى ماثلاً وربما ينجم عنه من تبعات مختلفة.

ب. يشغل القطاع العام الأردني نسبة كبيرة من العمالة في الأردن، حيث تبلغ نسبة المشتغلين في القطاع العام نحو 30% من اجمالي العاملين في الأردن، وتعتبر هذه النسبة قريبة مما هي عليه في دول مثل السويد والنرويج والدنمارك (الشكل 36 أ). ومع ذلك، فالملاحظ هو أن موظفي القطاع العام يتقاضون أجوراً منخفضة إلى حد كبير، وهو ما يفسر جزئياً ضعف الطلب المحلي الناتج عن ضعف القوة الشرائية (الشكل 36 ب). كذلك تشير هذه الحقائق الى صعوبة الاعتماد على التوظيف في القطاع العام لحل جانب من مشكلة البطالة.

الشكل 36أ: نسبة موظفي القطاع العام إلى اجمالي العاملين في الأردن ومجموعة من الدول (2018)

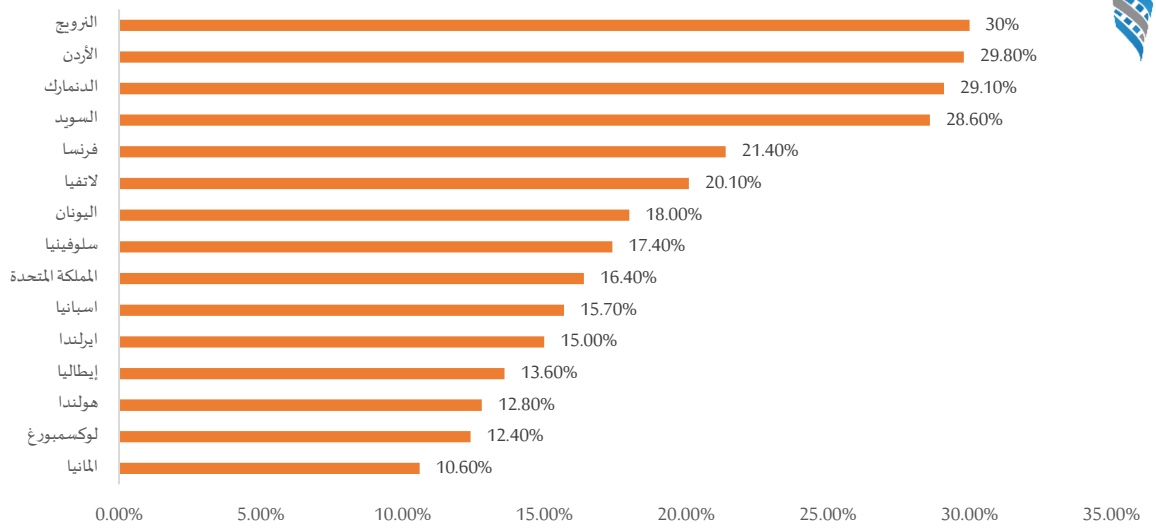

الشكل 36ب: نسبة اجمالي رو اتب موظفي القطاع العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في الأردن ومجموعة من دول العالم (2018)

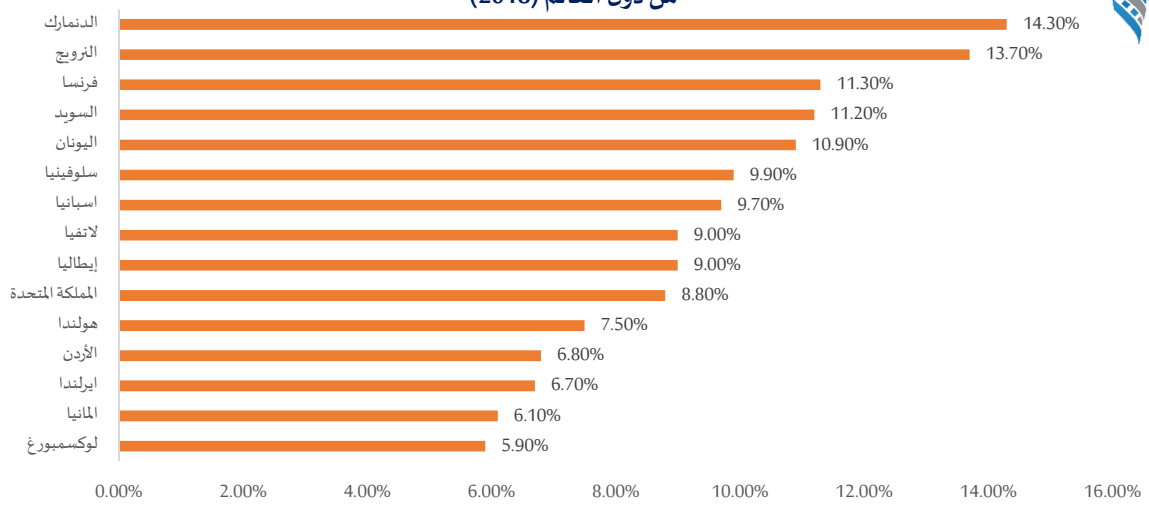

ج. بسبب تزايد الطلب على الخدمات العامة في الأردن وانخفاض الإيرادات العامة للدولة، فقد شهدت نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً من -7.6% خلال الفترة (2000-2005) إلى -8.9% خلال الفترة (2011-2015). بعد ذلك نجحت بعض الإصلاحات الحكومية في تخفيض هذا العجز إلى -5.0% في العام 2017 وإلى -5.4% في العام 2018 (الشكل 37).

الشكل 37: نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الأردن (2000-2018)

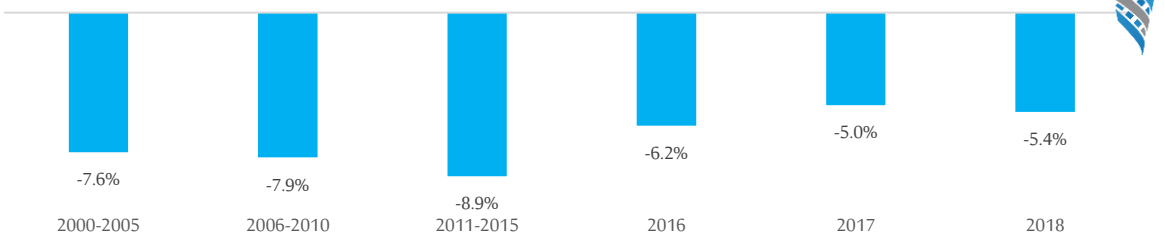

د. يعتبر الدين العام من أهم التحديات التي تواجه الأردن، اذ شهدت نسبة الدين العام ارتفاعاً مستمراً خلال السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لأسباب عدة، أبرزها؛ استمرارية العجز في الموازنة العامة، وزيادة الأعباء المالية على الحكومة، وعدم توفر الكفاءة في التحصيلات الضريبية، إضافة إلى ذلك، فقد كان العامل الأهم في ارتفاع الدين العام للأردن هو انقطاع الغاز المصري خلال فترة الربيع العربي والذي رتب 6 مليارات دينار إضافية على مديونية الحكومة.

الشكل 38: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي

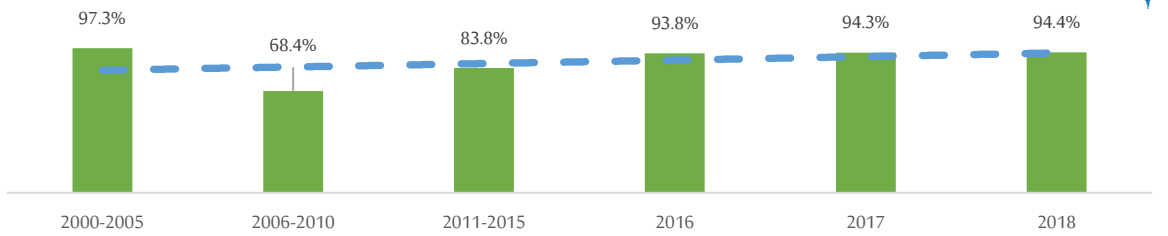

هـ. بالإضافة إلى التحديات السابقة، فإن هنالك تحدٍ اقتصادي اجتماعي لا يقل أهمية عنها، ألا وهو مستوى دخل الفرد الأردني. وبناءً على بيانات مؤسسة الضمان الاجتماعي الواردة في التقرير السنوي للمؤسسة عام 2017، فإن 24.2% من الأردنيين يتقاضون رواتب شهرية أقل من 300 دينار، و64.9% منهم يتقاضون دون 500 دينار شهرياً (الشكل 39أ). كذلك، فإنه وبناءً على مسح نفقات ودخل الأسر الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة فإن وسيط دخل الأسر الأردنية يعادل 772.3 دينار أردني شهرياً (الشكل 39ب). وتشير هذه الأرقام إلى صعوبة الظروف الاقتصادية التي تواجه المجتمع الأردني بالإضافة إلى ضعف الطلب المحلي بسبب ضعف القوة الشرائية للمواطنين.

الشكل 39أ: التوزيع النسبي للرواتب التي يتقاضاها المنتسبين لمؤسسة الضمان الاجتماعي

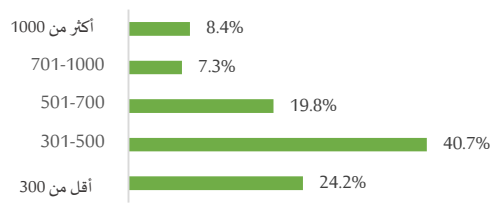

الشكل 39ب: متوسط ووسيط الدخل الشهري للأسرة الأردنية

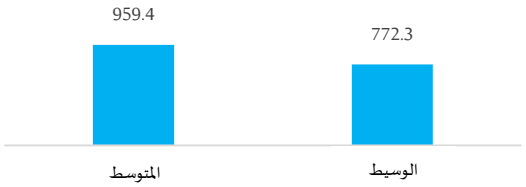

و. يعد تعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني مسألة ملحة وأساسية يجب أن تتضافر الجهود للإسراع في تحقيقها. وهذا يتطلب مراجعة شاملة وعملية اصلاح جادة للتشريعات الاقتصادية النافذة في الأردن من أجل إزالة التباينات والتناقضات فيها وصولاً إلى اقتصاد تنافسي وبيئة أعمال جاذبة للاستثمار. كذلك فإن كلف الإنتاج التي تشمل الطاقة والنقل وتقديم بعض الخدمات اللوجستية تعتبر مرتفعة قياساً بدول مجاورة، وهو ما يقتضي التفكير بحلول تساعد في زيادة الفعالية في استخدام الموارد المتاحة مثل قطاع الطاقة، والتفكير بشراكات واستثمارات بعيدة المدى في مجال النقل. ولدى النظر إلى مؤشر التنافسية العالمي 2018، فقد حل الأردن بالمرتبة 73 عالمياً بين 140 دولة مشمولة في المؤشر. وقد كان هذا الترتيب جيداً نسبياً إذا ما قورن بدول المنطقة، حيث تفوق الأردن على المغرب ولبنان وتونس والجزائر ومصر (الشكل 40أ).

ولتحسين ترتيب الأردن على المؤشر، لا بد من القيام ببعض الإصلاحات لتصحيح الخلل الذي أدى إلى تراجع الأردن في المؤشرات الفرعية والتي قادت بدورها إلى تراجع ترتيب الأردن على المؤشر الكلي. ومن هذه المؤشرات الفرعية؛ المؤشر الفرعي لاستقرار الاقتصاد الكلي، والمؤشر الفرعي لسير الأعمال، والمؤشر الفرعي لسوق العمل (الشكل 40ب).

الشكل 40أ: ترتيب الأردن على مؤشر التنافسية العالمي 2018 مقارنةً بدول المنطقة

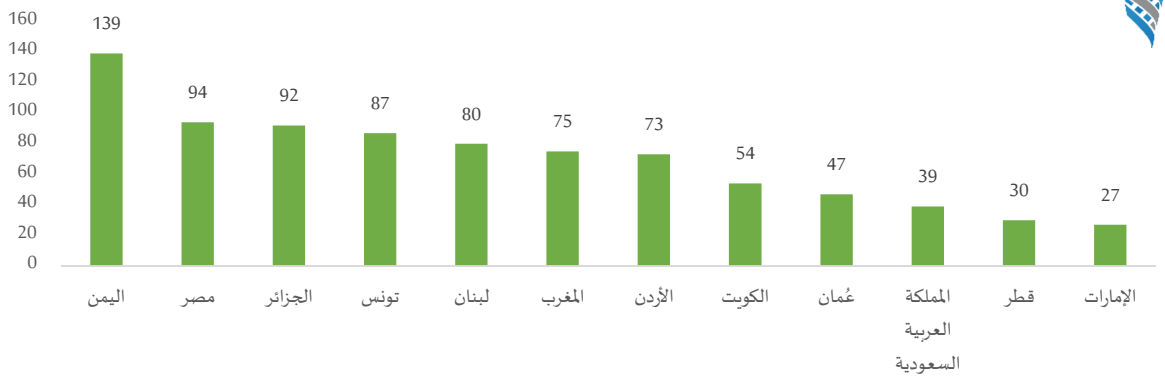

الشكل 40ب: ترتيب الأردن على المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي 2018

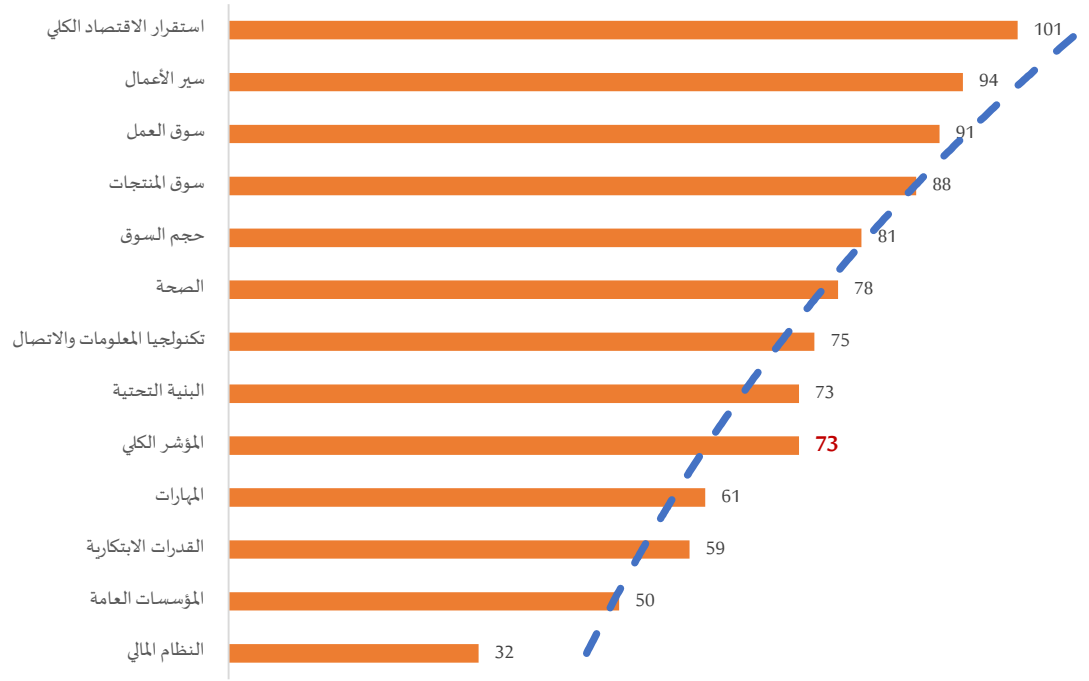

إضافةً إلى ما سبق، حل الأردن بالمرتبة 98 عالمياً بين 198 دولة حول العالم في مستوى التقدم في الحكومة الالكترونية وفقاً لمؤشر تطور الحكومة الالكترونية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة. (الشكل 41)

الشكل 41: ترتيب الأردن عالمياً على مؤشر تطور الحكومة الالكترونية (2003-2018)

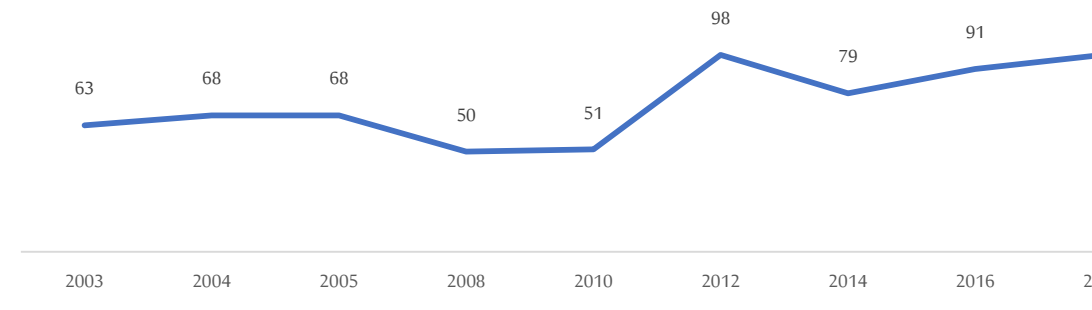

ز. البناء المؤسسي للدولة والمناخ السياسي

- رأس المال الاجتماعي:

جاءت مستويات ثقة المجتمع الأردني في المؤسسات الأمنية والعسكرية في الفترة السابقة مرتفعة (الأشكال 42أ و42ب). وبالمقابل، لم تكن هذه الحالة هي ذاتها بالنسبة للثقة في الحكومة والبرلمان. حيث تظهر استطلاعات الباروميتر العربي للأعوام 2011 و2013 و2016 للرأي العام الأردني تراجع مستويات الثقة في كل من الحكومة والبرلمان (الأشكال 42ج و42د).

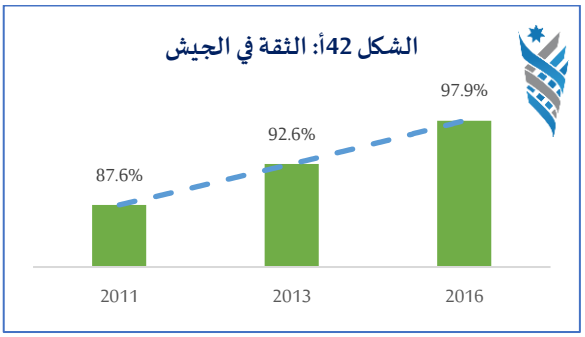

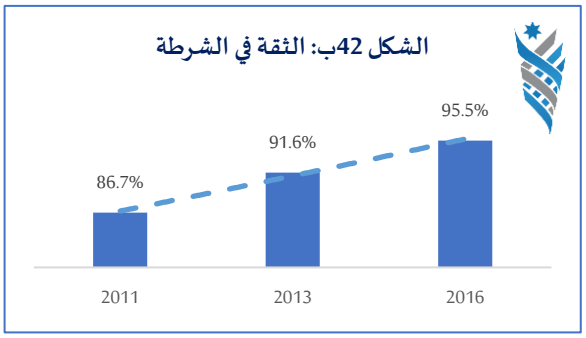

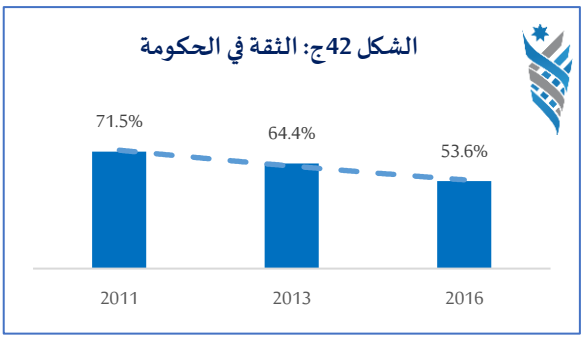

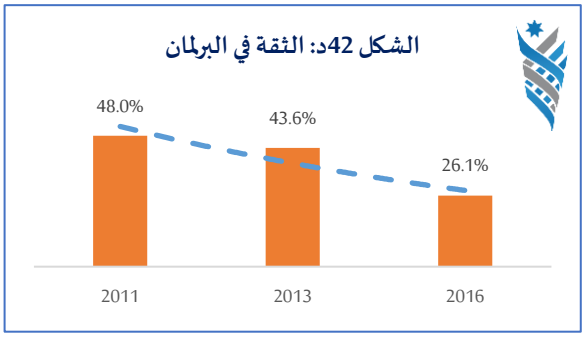

تنطوي النسب أعلاه على مجموعة من التفسيرات، فعند النظر إلى معدلات الثقة المرتفعة في المؤسسات العسكرية والأمنية، فإن ذلك يعود إلى شعور الأردنيين بالأمان نتيجة للقدرات التي تتمتع بها القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن والسلام وإنفاذ القانون. والأكثر أهمية من ذلك، ابتعاد الجيش الأردني عن المعترك السياسي حيث شاهد الأردنيون بالمقابل المؤسسات العسكرية في دول أخرى مجاورة تنخرط في العمل السياسي وتواجه إرادة الناس.

أما بالنسبة للثقة في الحكومة والبرلمان، فإن ذلك يظهر عدم رضا الناس عن أداء هاتين المؤسستين في التعامل مع التحديات المعيشية واليومية التي تواجه الأردنيين، عدا عن وجود شعور لدى البعض بأن البرلمان لا يعكس طموح المواطن الأردني.

- الفساد:

جاء أداء الأردن ضعيفاً على المؤشر العالمي لمدركات الفساد والذي تصدره منظمة الشفافية الدولية بصورة سنوية. وقد حصل الأردن على درجة 100/49 في العام 2018، وقد حل بذلك في المرتبة 58 عالمياً من أصل 180 دولة (الشكل 43)

الشكل 43: درجات الأردن على مؤشر مدركات الفساد العالمي (2012-2018)

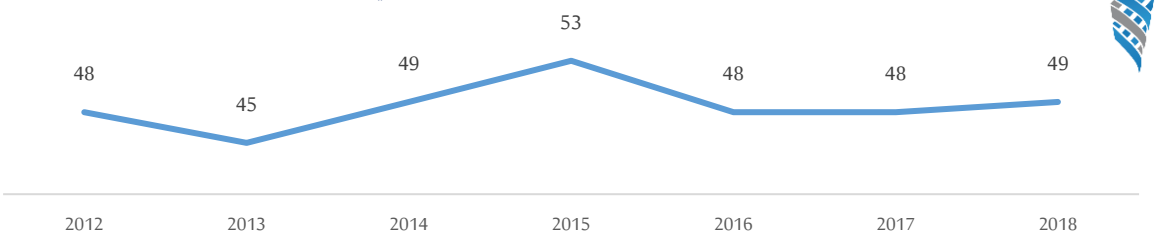

ح. التعليم:

تشير الأرقام الرسمية حول قطاع التعليم المدرسي في الأردن إلى ما يلي:

1. بناءً على الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2018/2017، فإن اجمالي أعداد الطلبة في المدارس الخاصة في الأردن يعادل 534,809 طالب وطالبة، أما الطلبة الملتحقين بمدارس وزارة التربية والتعليم فقد وصل عددهم إلى 1,378,841طالب وطالبة. كما أن نسبة الطلبة في المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية في المملكة تعادل نحو 40%، وهي نسبة عالية مقارنة بمجموعة من دول العالم.
2. بالإضافة إلى النقطة السابقة، فإن عدد المدارس الخاصة في الأردن هو 3211 وهو كبير نسبياً مقارنة بمدارس وزارة التربية والتعليم التي يبلغ عددها 3835 مدرسة.
3. بناءً على بيانات البرنامج الدولي لتقييم مستويات الطلبة (PISA)، فقد أحرز الطلبة الأردنيون الذين يبلغون 15 عاماً من عمرهم درجات تعادل 409 في العلوم، و380 في الرياضيات و408 في القراءة. وهذه الدرجات هي أقل من متوسط الدرجات التي حصل عليها طلبة الدول التي تنتمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؛ اذ حصل هؤلاء الطلبة على درجة 493 في العلوم و490 في الرياضيات و434 في القراءة.

وتدل المشاهدات المذكورة أعلاه إلى حاجة الأردن لمراجعة منظومة التعليم المدرسي، وخصوصاً التعليم الحكومي، والارتقاء بجودة التعليم ورفع كفاءته، اذ أن الحل لا يكمن بمجرد الإنفاق الرأسمالي لبناء المدارس وتوظيف المعلمين الجدد فقط، ولكن توفير معلمين مدربين ومناهج معاصرة قادرة على تخريج أجيال منتجة.

ومن الجدير بالذكر أن المنتدى قام بتحليل مرتبة الأردن على مؤشر رأس المال البشري من خلال ورقة "رأس المال البشري الأردني: مفتاح الأردن لتحقيق المزيد"، حيث قامت الدراسة بتقييم عدد السنوات التي يقضيها الطلاب الأردنيين على مقاعد الدراسة مقابل مستوى جودة التعليم الذي يحصلون عليه، وبينت أن عدد سنوات التعليم الفعلي التي يحصل عليها الطالب الأردني تعادل 7.6 سنوات مقابل 11.6 سنة يقضيها الطالب على مقاعد الدراسة، وهذا يشير إلى وجود فجوة تعليمية مقدارها 4 سنوات من التعلم.

الأردن في 20 عام: الإنجازات والتحديات

التاريخ: تموز 2019
المصدر: دراسة منتدى الاستراتيجيات الأردني "الاقتصاد الأردني في عقدين الانجازات والتحديات الماثلة"

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

5. التوصيات ومضامين السياسات:

بناءً على ما تقدم، فإنه من الواضح بأن الأردن قد أنجز الكثير خلال العشرين عاماً الماضية، ومع ذلك فإن هنالك العديد من التحديات القائمة التي ما زالت تواجه الأردن والتي تحتاج إلى المزيد من العمل والإصلاح للبناء على ما تحقق من انجازات.

وانطلاقاً من التحديات القائمة فإنه لا بد من قيام المعنيين في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة بأدوارهم لتجاوز تلك التحديات، وايماناً من منتدى الاستراتيجيات الأردني بدور القطاع الخاص ومراكز الفكر، والدور الذي يقوم به المنتدى لإثراء الحوار العام حول القضايا والتحديات الرئيسية، فيوصي المنتدى بما يلي:

أولاً، الاستثمار وبيئة الأعمال:

نظراً لما يواجه الأردن من تحديات مرتبطة في ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتراجع مستوى الدخل للأردنيين، فإن تجاوز هذه التحديات مرتبط بشكل رئيسي في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد لجذب المزيد من الاستثمارات.

وإذا نظرنا إلى المؤشرات العالمية المرتبطة بذلك كما ورد سابقاً في الدراسة، فقد حل الأردن بالمرتبة 73 عالمياً بين 140 دولة مشمولة في مؤشر التنافسية العالمي، وهذا يشير إلى حاجة ماسة لتحسين تنافسية الأردن. وهذا يتطلب جهوداً عدة تتمثل فيما يلي:

أ. مراجعة كافة القوانين والتشريعات الاقتصادية والاجرائية المرتبطة بالاستثمار وممارسة الأعمال في الأردن، وذلك بهدف إزالة التعقيدات والتضاربات فيها لتسهيل سير الأعمال.

ب. لتعزيز بيئة الأعمال في الأردن، يجب على الحكومة الاسراع في تطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية، حيث سيؤدي ذلك إلى تسريع المعاملات التجارية وتأسيس الأعمال التجارية في الأردن، وخفض كلف المعاملات والرفع من كفاءة الحكومة.

ج. قيام البنك المركزي بالتعاون مع البنوك العاملة في الأردن على مراجعة الإجراءات المعيقة لتقديم التمويل للمشاريع الواعدة، وذلك بهدف تسهيل وصول المستثمرين وأصحاب الأعمال في الأردن للتمويل بهدف توسيع أعمالهم.

د. في مجال التمكين الاقتصادي للشباب: يجب العمل على توفير حوافز للشباب الريادي والشباب المبادرين الذين يسعون لتأسيس أعمالهم الخاصة، بحيث تمثل هذه الحوافز؛ تسهيل الحصول على التمويل بتكلفة منخفضة، إعفاءات ضريبية، تقديم التدريب اللازم لإدارة أعمالهم وغيرها.

عدا عما سبق، فإنه ولتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فيتوجب على الحكومة السعي لتنفيذ مجموعة من المشاريع مع القطاع الخاص، وهذا يبدأ اولاً بمراجعة الحكومة لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص للخروج بقانون يلبي متطلبات الشراكة في الأردن ويساعد في تحقيق التنمية.

وعلى صعيد كلف الإنتاج المرتبطة بالطاقة والنقل العام، فلا بد من التفكير بمقاربة جديدة تقوم على منح حوافز مرنة للمستثمرين بأسعار طاقة ولفترة زمنية محددة لقاء التزام الاستثمارات الجديدة بتشغيل أردنيين وأيضاً ارتياد أسواق تصديرية جديدة. وهذا يعني تطبيق سياسات مرنة للحوافز ترتبط بنتائج محددة، وهذا يختلف عن سياسة الإعفاءات التقليدية التي منحت حوافز كثيرة ولم يتم تقدير آثارها المالية أو النتائج الايجابية التي تمخضت عنها.

وعلى صعيد النقل لا بد من سياسة شراكة واضحة بين القطاعين تمكن من توفير وسائل نقل عام لنقل المواطنين والبضائع وبما يعزز تنافسية القطاعات المختلفة، حيث يعتبر قطاع النقل ممكناً للعديد من القطاعات بما في ذلك السياحة.

ثانياً، البيئة المؤسسية والثقة:

تمت الإشارة في الجزء المتعلق بالتحديات في هذه الدراسة إلى تراجع الثقة الشعبية في الحكومة والبرلمان، بالإضافة إلى ضعف أداء الأردن على مؤشر مدركات الفساد العالمي وهذا يتطلب القيام ببعض الخطوات التي تساعد تجاوز هذين التحديين، ومنها:

1. ترسيخ مبدأ سيادة القانون وتكافؤ الفرص: وذلك من خلال تقوية المؤسسات الرقابية وتعزيز الفصل بين السلطات للوصول إلى نظام من التوازنات والضوابط.
2. تقوية دور مجلس النواب: يجب العمل على الوصول إلى برلمانات ممثلة لكافة الأطياف السياسية والاجتماعية الأردنية من خلال قوانين انتخاب تساعد الأحزاب السياسية وكل من يلتقي على فكرة وبرنامج بالترشح في قائمة وطنية يقوم المواطنون بالانتخاب على أساس برنامجها.
3. تعزيز الشفافية الحكومية: يجب ان تعمل الحكومات على تعزيز التواصل مع المواطنين واطلاعهم على كافة المستجدات المتعلقة بالتطورات العامة، وتعزيز الشفافية في كل ما يرتبط بالقطاع العام والعمل على إيصال الصورة بشكل واضح وصحيح للمواطنين، وذلك تجنباً للإشاعة وتفادياً للتجاوزات التي قد يرتكبها البعض نتيجة غياب الرقابة الشعبية.

ثالثاً، تحفيز القطاعات الواعدة:

يمتاز الأردن بوجود العديد من القطاعات الواعدة القادرة على تحفيز الاقتصاد الأردني وتوفير الوظائف، فضلاً عن الارتباط الوثيق لهذه القطاعات بهوية الاقتصاد الأردني وطبيعته، وتتمثل هذه القطاعات فيما يلي:

أ. قطاع السياحة: يمتاز الأردن بثلاثة جوانب رئيسية تدعم قطاع السياحة، وهي؛ تميز الأردن بالكوادر الطبية الكفؤة والبنية التحتية الصحية التي تؤهله ليكون مقصداً **للسياحة العلاجية**. كما يمتاز بتواجد العديد من المواقع السياحية الدينية الإسلامية والمسيحية والتي تجعله وجهةً رئيسية **للسياحة الدينية** في المنطقة. وأخيراً،

يمتاز الأردن بمواقع أثرية تم إدراجها على قوائم التراث العالمي لليونيسكو وتمتاز باهتمام عالمي وأهمية تاريخية تهم العديد من شعوب العالم، وهذا يعطي قيمة مضافة للسياحة في الأردن.

ولذلك، فإنه يجب العمل على تنشيط قطاع السياحة من خلال إطلاق منظومة متكاملة لا تهدف فقط إلى ترويج السياحة في الأردن خارجياً، وإنما تسعى أيضاً على تعزيز الاستثمار في السياحة في الأردن من خلال تخفيض الكلف على مشغلي قطاع السياحة وتحسين البنية التحتية في المناطق السياحية المختلفة في الأردن. كما يمكن تأهيل المواقع السياحية وتشغيلها من خلال مشاريع تنفذ بالشراكة مع القطاع الخاص.

ب. قطاع خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: يمتاز الأردن بوجود العديد من المواهب الواعدة في هذا القطاع، كما يمتاز بوجود بنية تحتية متطورة في هذا المجال، وبالتالي يجب العمل على جعل الأردن منصة لتصدير الخدمات التكنولوجية نحو العالم، ومركزاً للشركات العاملة في مجالات الحلول التكنولوجية، بحيث تتمكن هذه الشركات من الاستثمار في الأردن بتكلفة منخفضة وربحية عالية.

ج. قطاع النقل واللوجستيات: يمتاز الأردن بموقع استراتيجي بين دول الخليج العربي ودول شمال آسيا وجنوب آسيا وهو ممر تجاري مهم للبضائع باتجاه شمال آسيا والبحر الأبيض المتوسط وبالتالي أوروبا، وكذلك العكس فهو ممر للبضائع القادمة من اوروبا باتجاه الخليج ودول الشرق، وبذلك يمكن استغلال الأردن في تقديم الخدمات اللوجستية وخدمات النقل المختلفة بالإضافة لإمكانية جعل الأردن مركزاً لخدمات التجميع وإعادة التصدير.

رابعاً، الخدمات العامة والبنية التحتية:

ان تقديم الخدمات العامة والتوسع فيها لا يعني نيل رضا المواطن، بل يجب أن تكون هذه الخدمات لائقة ومتكاملة، وذات جودة تنال رضى متلقي الخدمة. وعكس ذلك يعني أن تتحول هذه الخدمات إلى عبئ على الحكومة وأجهزتها فهي ترتب نفقات على الخزينة، ولا تخفف من الضغط على المرافق العامة العاملة في المدن الرئيسية، وهذا على سبيل المثال واضح في القطاع الصحي، حيث يستمر الضغط على المراكز الصحية المتخصصة في المدن رغم وجود العديد من المراكز الصحية الموجودة في المحافظات بسبب محدودية قدرتها على تقديم الخدمات.

ولذلك، يجب مراجعة سياسة تقديم الخدمات العامة ومستحقيها وآلية تقديمها وكفاءة إدارتها بهدف الوصول إلى خدمات عامة مستدامة وكفؤة ولا تشكل عبئاً على الدولة وتحفز الإنتاج، بدلاً من أن تقدم على أساس الاسترضاء فقط.

خامساً، التعليم وسوق العمل:

إن التراجع في نتائج الاختبارات العالمية تؤكد التراجع في نوعية المحتوى التعليمي وآليات التدريس، وهذا يتطلب جهوداً استثنائية في مجال التعليم، من خلال مراجعة وتقييم المناهج، والعمل على تدريب المعلمين ورفدهم بالمهارات المطلوبة لتحفيزهم على الانتقال من التعليم التلقيني إلى التعليم الذي يحفز التفكير النقدي. كذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار ما بات يطلق عليه "وظائف المستقبل"، وهي الوظائف التي ستحدثها الثورات الصناعية المتعاقبة والتكنولوجيات المزعزعة Disruptive Technologies. إن السياسات المقترحة تتطلب أيضا مؤسسات وكفاءات مؤهلة في القطاع العام، تكون قادرة على احداث الانتقال والتكيف مع المستجدات، وهو ما يعني ضرورة صياغة حوافز ضمن مؤسسات القطاع العام

تساعد في استيعاب المتغيرات، والالتزام برؤية تؤمن الانتقال الى المرحلة الجديدة، فاستمرار الأداء على ما هو عليه يعني استمرار التحديات وربما مفاقمتها.

ضمن ذات السياق تعتبر مشكلة البطالة في الأردن مشكلة معقدة ومتداخلة الأسباب، ولتجاوزها يجب العمل على العديد من المحاور، ويمكن تلخيص الخطوات الواجب اتخاذها لتجاوز هذا التحدي فيما يأتي:

في مجال التعليم العالي: يجب العمل في مجال التعليم العالي على تزويد الطلبة بالمهارات المطلوبة لممارسة العمل في القطاع الخاص (Employability Skills)، إذ أن سوق العمل اليوم يتطلب مجموعة من المهارات الوظيفية في مجالات البرمجة ومهارات التواصل واتقان التواصل باللغات الأجنبية وغيرها من المهارات.

ولتحقيق ذلك يجب ترتيب شراكة حقيقية وفاعلة بين القطاع الخاص والمسؤولين عن التعليم العالي في الأردن والعمل بطريقة تمكن المسؤولين عن التعليم العالي في الأردن من تحديد احتياجات القطاع الخاص من المهارات الوظيفية المطلوبة ووضع الخطط المشتركة لتحقيق ذلك.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧٦ ٦٥٦١ ٦٢٩+ فاكس: ٦٣٧٦ ٦٥٦١ ٦٢٩+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF